

متطلبات تطوير الدور التربوي للمدرسة للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة

إعداد

د/ ملاك أحمد سلامة

مدرس بقسم العلوم التربوية والنفسية
كلية التربية النوعية-جامعة دمياط

أ.م.د/ عاشور أحمد عمري

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد
كلية التربية-جامعة عين شمس

د/ عمرو محمد حامد عيسى

دكتورة أصول التربية والتخطيط التربوي

د/ إسلام محمد السعيد

مدرس أصول التربية والتخطيط التربوي
كلية التربية - جامعة عين شمس

متطلبات تطوير الدور التربوي للمدرسة للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة

إعداد

د/ ملاك أحمد سلامة

مدرس بقسم العلوم التربوية والنفسية
كلية التربية النوعية-جامعة دمياط

أ.م.د/ عاشور أحمد عمري

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد
كلية التربية-جامعة عين شمس

د/ إسلام محمد السعيد

مدرس أصول التربية والتخطيط التربوي
كلية التربية -جامعة عين شمس

د/ عمرو محمد حامد عيسى

دكتورة أصول التربية والتخطيط التربوي

ملخص البحث

أصبح التعليم في مصر يعاني من العديد من الأمراض التربوية والتي من أهمها انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بمختلف مراحل التعليم. ولاتقتصر خطورة هذه الظاهرة على عبء الإنفاق الذي تنوء به كواهل الكثير من الأسر، والذي تجاوز مليارات الجنيهات في تعليم يتم خارج المدرسة وبعيدا عن أعين تربوية واعية أو مسؤولة، ولكن إضافة الى ذلك خطورة تهميش دور المدرسة النظامية وتهديد ثقة المواطن بالمؤسسة التربوية بكل إمكاناتها المادية والبشرية والتقنية على أداء الأدوار المنوطة بها من قبل الدولة، وتفرغ مجانية التعليم من مضمونها وهدر وضياح جزء من موازنة الدولة حيث أدى عدم إنتظام التلاميذ والطلاب في المدارس إلى تحويلها لمكان لعقد الإمتحانات وليس بيئة للتعلم والتعليم، واختفاء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وما قد يصاحبه من تداعيات مجتمعية. هذا بالإضافة إلى خطورة تأثيرها على الطالب من الناحية العلمية والشخصية والنفسية والإجتماعية .

لذا فظاهرة الدروس الخصوصية التي يتناولها هذا البحث تستحق قدرا أكبر من الإهتمام من جانب المخططين وواضعى السياسات التعليمية والباحثين لرصد الظاهرة وتحليلها وفق آلية متواصلة للاستفادة من التجارب السابقة وتعميق الدراسات والأبحاث في ضوء تغير الظروف المجتمعية والدولية، لما لها من أثار سلبية على المجتمع والمدرسة والطالب، ولانتشارها في العديد من الدول الأجنبية والعربية وخاصة مصر، حيث أضحت واقعا ملموسا صحبه تطورا في أشكاله وتأثيراته.

هدف البحث إلى: التعرف على الإطار النظري للدور التربوي للمدرسة. والتعرف على أبعاد ظاهرة الدروس الخصوصية وأشكالها وأسبابها. والتعرف على أهم المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة التي تؤثر على النظام التعليمي. والتعرف على أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية من وجهة نظر

(خبراء التربية- المعلمين- أولياء الأمور). والتوصل إلى تصور مقترح لتطوير عناصر ومكونات المؤسسة التعليمية (المدرسة) لتنفيذ أدوارها والحد من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية. واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الإحصاء الوصفي في تفرغ النتائج التي تم الحصول عليها في الدراسة الميدانية وجدولتها.

وتوصل البحث: إلى ظهور العديد من المتغيرات المجتمعية والعالمية في مجالات متعددة ، وعدم قدرة المؤسسة التعليمية على مواكبة تلك التغيرات والتطورات الحديثة ، تسبب بدوره في إحداث خلل وقصور في أداء وظائفها وتحقيق أهدافها ، مما أدى إلى فقد ثقة أفراد المجتمع في أهميتها وفعاليتها في تحقيق التعلم والتعليم للأبناء فاتجهوا للدروس الخصوصية مما ساهم في انتشار تلك الظاهرة ، هذا بالإضافة إلى تراجع هيبة واحترام المعلم في المجتمع بسبب العلاقة المادية بينه وبين الطالب وولى الأمر، بسبب تدنى راتب المعلم وعدم وجود حوافز مادية ومعنوية مناسبة تشجعه على ترك الدروس الخصوصية، مما يتطلب ضرورة تطوير المؤسسة التعليمية (المدرسة) بمكوناتها وعناصرها المادية والبشرية لجعلها أكثر فاعلية واستجابة لحاجات المجتمع، وقدرة على مواجهة التغيرات الحادثة والنظر في الأوضاع المادية والاجتماعية للمعلم، ووضع خطط وإستراتيجيات تطوير التعليم موضع التنفيذ والتطبيق والمتابعة والتقييم المرهلي المستمر.

Abstract

Education in Egypt has been suffering from many educational diseases, the most important of which is the spread of the phenomenon of private lessons at various levels of education. The danger of this phenomenon is not limited to the burden of spending that burdens many families, which has exceeded billions of pounds in education that takes place outside of school and far from the eyes of conscious or responsible educators. But in addition to that, there is the danger of marginalizing the role of the regular school and threatening the citizen's confidence in the educational institution with all its material, human and technical capabilities to perform the roles assigned to it by the state, and emptying free education of its content and wasting and losing part of the state budget, as the lack of regularity of students in schools has led to turning them into a place for holding exams and not an environment for learning and education. The disappearance of the principle of equal educational opportunities and the societal repercussions that may accompany it. This is in addition to the seriousness of its impact on the student from the scientific, personal, psychological and social aspects.

Therefore, the phenomenon of private lessons, which this research addresses, deserves greater attention from planners, educational policy makers, and researchers to monitor and analyze the phenomenon according to a continuous mechanism to benefit from previous experiences and deepen studies and research in light of changing societal and international circumstances. Because of its negative effects on society, schools and students, and because of its spread in many foreign and Arab countries, especially Egypt, where it has become a tangible reality accompanied by development in its forms and effects.

The research aims to: identify the theoretical framework of the educational role of the school. Identify the dimensions, forms and causes of the phenomenon of private lessons. Identify the most important contemporary societal and global variables that affect the educational system. Identifying the reasons for the spread of the phenomenon of private lessons from the point of view of (education experts - teachers - parents). And reaching a proposed vision to develop the elements and components of the educational institution (school) to activate its roles and limit the spread of the phenomenon of private lessons.

The research used the descriptive analytical approach and the descriptive statistics approach in analyzing and tabulating the results obtained in the field study.

The research concluded: The emergence of many societal and global variables in various fields, and the inability of the educational institution to keep pace with these changes and modern developments, which in turn caused a defect and deficiency in the performance of its functions and the achievement of its goals, which led to the loss of confidence of community members in its importance and effectiveness in achieving learning and education for children, so they turned to private lessons, which contributed to the spread of this phenomenon.

This is in addition to the decline in the prestige and respect of the teacher in society due to the material relationship between him and the student and the guardian, due to the low salary of the teacher and the lack of appropriate material and moral incentives that encourage leaving private lessons, which requires the necessity of developing the educational institution (school) with its material and human components and elements to make it more effective and responsive to the needs of society, and able to confront the changes occurring and consider the material and social conditions of the teacher. Putting education development plans and strategies into effect, implementing, monitoring and continuous phased evaluation.

مقدمة

مع بداية القرن الحادي والعشرين، يشهد العالم تحولات معرفية وتكنولوجية غير مسبوقه في تاريخ البشرية، حيث تتسارع وتيرة التقدم والتطور بشكل لم يكن معهوداً من قبل. وقد تأثر مجال التعليم في كل مستوياته ومراحله تأثراً جديراً بهذه المتغيرات المجتمعية والعالمية التي تفرض نفسها على المؤسسات التعليمية بكل مكوناتها وعناصرها وأدوارها.

ويعد التقرير العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ من أشهر التقارير حول العدالة الاجتماعية، والذي بموجبه يتم تدعيم عمل الأمم المتحدة والمتعاونين معها في حركة التعليم للجميع (EFA) وتعد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الوكالة الرائدة فيها، ولم ينص هذا التقرير على أن لكل شخص الحق في التعليم فحسب، بل على أن يكون التعليم مجاني أيضاً، وظلت هذه المبادئ معمول بها حتى الآن، إلا أن وراء واجهة توفير التعليم العام المجاني بدون رسوم، تولدت ظاهرة الدروس التكميلية الخاصة وبأحجام متزايدة. (بشاي، ٢٠٢١، ١٥٨٩)

ومما لا شك فيه أن التعليم يُعاني من مشكلات خطيرة من ضمنها الدروس الخصوصية، ومع تراكم المشكلات أصبحت بلا حلول مناسبة حتى صارت عبئاً ثقيلاً هلى كيان التعليم فأضعفت جودته، وقد بدأت هذه الظاهرة في التوسع والانتشار وباتت تُشكل نظاماً تعليمياً موازياً للتعليم المدرسي الرسمي وأخذت تسلب المدرسة دورها التربوي، وتضعف فاعليتها في الحفاظ على الهوية الثقافية والوطنية. فالدروس الخصوصية ركزت على التعليم بمفهومه الضيق ألا وهو التعليم باستخدام المثير (السؤال) والإجابة (الاستجابة) أي بآلية وميكانيكية بعيدة عن الفهم، وأصبح المتعلم بمثابة مخزن لمعلومات لم يفهمها ولم يستوعبها بل حفظها ليتمحن فيها ويحصل على أعلى الدرجات، وأهملت محوري الإبداع والمهارات لدى المتعلم ومن ثم فقد داست تحت أقدامها الكثير من التلاميذ الموهوبين الذين يجيدون الإبداع والابتكار، وتلك خسارة لطاقة بشرية خلاقة المجتمع في حاجة إليها. (دويدار، ٢٠٢٢، ٤١٥)

فالدروس الخصوصية هي وسيلة مساندة للطالب الذي يعاني من عجز أو قصور في تلقي المعرفة، ولكن الاتكال عليها بشكل كلي تصبح ظاهرة مؤرقة لجيب أولياء الأمور، وتحدد معرفة الطالب، وتقلص تفكيره، فيصبح كآلة يتلقى المعلومات ويفرغها فقط عند الامتحان بدون استمرار هذه المعرفة وتفعيلها في حياته المجتمعية، ومن طرف آخر تشكل حالة من ضياع الطالب بين معلمه في المدرسة وبين مدرسه الخصوصية، مما يؤدي إلى هدر وضياع وقته في أغلب الوقت. (حاتمة، ٢٠٢١، ١٣٣)

ولا شك أن أحد معوقات العملية التعليمية هي ظاهرة الدروس الخصوصية، حيث أصبحت ظاهرة الدروس الخصوصية بالنسبة للتربويين مرض يسعون لإيجاد السبل المختلفة لعلاجها، والبحث عن أسبابه والحد من انتشاره لأنه يُهدد العملية التدريسية ويتهمها بالقصور. وها هي الأسر اليوم تُشير بأصابع الاتهام إلى المدرسة كونها العامل الأساسي وراء انتشار هذه الظاهرة نتيجة عجزها عن أداء وظيفتها

بأكمل وجه مما يدفع الطلبة للجوء إلى الدروس الخصوصية لسد هذا العجز، وبناء على ذلك قامت المؤسسات التعليمية بالتحذير من انتشار هذه الظاهرة لما لها من سلبيات على العملية التربوية عامة وعلى الطلبة خاصة. (ال عبدان، ٢٠٢٣، ١٤٤)

والجدير بالذكر أن ظاهرة الدروس الخصوصية من أكثر التحديات الاقتصادية التي تواجه مجانية التعليم في المجتمع المصري، وغالبية الأسر المصرية تقوم بإلحاق أبنائها بمراكز الدروس الخصوصية والتي تنتهك أغلب دخلها وتؤثر سلباً على الفرد والمجتمع؛ لذلك فهي تُشكل حاجساً كبيراً لدى القائمين على المنظومة التربوية لكونها قضية تتداخل فيها مجموعة من العوامل وتخلف الكثير من الأضرار على المستوى التربوي والاجتماعي والاقتصادي فضلاً عن خطورتها على العملية التعليمية. (دويدار، ٢٠٢٢، ٤٣٢)

ويعاني التعليم في مصر من العديد من الأمراض التربوية والتي من أهمها انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بمختلف مراحل التعليم. ولا تقتصر خطورة هذه الظاهرة على عبء الإنفاق الذي تتوء به كواهل الكثير من الأسر، والذي تجاوز مليارات الجنيهات في تعليم يتم خارج المدرسة وبعيداً عن أعين تربوية واعية أو مسؤولة، ولكن إضافة إلى ذلك خطورة تهميش دور المدرسة النظامية وتهديد ثقة المواطن بالمؤسسة التربوية بكل إمكاناتها المادية والبشرية والتقنية على أداء الأدوار المنوطة بها من قبل الدولة، وتفرغ مجانية التعليم من مضمونها وضياع جزء من موازنة الدولة، واختفاء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وما قد يصاحبه من تداعيات مجتمعية.

وتؤكد العديد من الدراسات أن ضعف النظام التعليمي وغياب السياسة التعليمية الرشيدة وفقدان الممارسات الجيدة لتنفيذها في مقدمة تهديد الدولة بالفشل والتعرض للإنهيار (إبراهيم، ٢٠٠٩، ٢٤)، نتيجة لما تفرزه من مشكلات تعليمية ومجتمعية خطيرة وفي مقدمتها مشكلة الدروس الخصوصية والتي تعد من أكبر مظاهر فساد التعليم، لما تستنزفه من مليارات من دخول الأسر القادرة والفقيرة على السواء وكذلك من ميزانية الدولة، كذلك عدم إنتظام التلاميذ والطلاب في المدارس مما حولها إلى مكان لعقد الإمتحانات وليس بيئة التعلم والتعليم.

ومما ساهم في إظهار قصور وعجز النظم التعليمية الحالية عن أداء أدوارها التربوية والتعليمية، هو ظهور المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة، والتي من أهمها النمو السريع في كم التراكم المعرفي نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية التي تشهدها البشرية، مما جعل دول العالم أجمع المتقدمة والنامية على السواء تنفحص نظمها ومؤسساتها التعليمية بمكوناتها وعناصرها المختلفة، بحثاً عن واقع الخل والاضطراب الذي أدى إلى القصور والتدهور من مستواها وتهميش أدوارها التربوية والتعليمية (شنودة، ٢٠١٠، ١٠٥)، مما أدى إلى عدم قدرتها على ملاحقة هذا التسارع والتراكم والتدفق المعرفي والتكنولوجي.

تُعد جمهورية مصر العربية من البلدان التي تعيش حالة من التحول الاجتماعي والاقتصادي المتأثر بالتغيرات العالمية، ومن ثم تأثر النظام التعليمي بهذه المتغيرات والتي منها ظهور تعليم الظل الذي أصبح متعايشًا ومؤثرًا في النظام التعليمي، وأصبحت الدروس الخصوصية من خلال المراكز الخاصة والمنصات التعليمية عبر الانترنت ضرورة يلجأ إليها الطلاب، ويقوم بتفعيلها المدرسون، وقد أصبحت هذه المراكز والمنصات بفضل التطور التكنولوجي أكثر شيوعًا لكل من المدرسين الخصوصيين وعائلات الطلاب؛ إلا أن هذا النوع من تعليم الظل لم ينل الاهتمام الكافي في غالبية الدراسات، وبشكل خاص في البيئة المصرية، فمصر من الدول التي تفتقر إلى بيانات شاملة وعالية الجودة عن تعليم الظل، وبشكل خاص فيما يتعلق فيما يتعلق بدراسة أثر تعليم الظل على التفاوتات الاجتماعية، فتأمين بيانات أفضل عن تعليم الظل قد يُمثل إحدى نقاط الانطلاق الرئيسة لوضعي السياسات للتعامل مع هذه الظاهرة. (عبد الغني وإبراهيم، ٢٠٢٣، ٥١٥).

وتعتبر قضية الدروس الخصوصية من القضايا التي كثر حولها النقاش والجدال الذي فرضته ظروف متعددة ومتداخلة كالتغيرات الحاصلة للنظام التعليمي والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما ساهم في بروز هذا النوع من التعليم الموازي، ويرى البعض في العملية (الدروس الخصوصية) كلها نظرة مادية في حين يرى آخرون أن هذه الدروس ليست لها فائدة إذا كان التلميذ يفتقر لقاعدة أساسية في مختلف مراحل تعلمه لكن رغم كل هذه الآراء يبقى إقبال التلاميذ على مثل هذه الدروس من أجل الاستعداد الجيد للامتحانات خاصة في ظل ازدحام الأقسام بالتلاميذ وعجز الأساتذة عن الشرح الجيد هي الحل، لكن بقدر ما يكون توجه التلاميذ لهذه الدروس كضرورة لتحسين المستوى والحصول على شهادة معينة ونجد في نفس الوقت الأساتذة والمعلمين يلجئون إلى جذب أكبر عدد ممكن من التلاميذ إلى هذه الصفوف وبأسعار معتبرة وبذلك فإن الطابع المادي طغى على هذه الدروس، مما يمكن ان يؤثر على ميزانية بعض الأسر التي تسعى إلى توفير تعليم أفضل لأبنائها. (المصيلحي وثابت، ٢٠٢٤، ١٧)

لذا فظاهرة الدروس الخصوصية التي يتناولها هذا البحث تستحق قدرًا أكبر من الإهتمام من جانب المخططين ووضعي السياسات التعليمية، وذلك لأن تلك الظاهرة تنتشر في العديد من الدول الأجنبية والعربية وخاصة مصر، حيث أضحت واقعا ملموساً صحبه تطورا في أشكاله وتأثيراته (براي، ٢٠١٢، ١١). وقد نشر المعهد الدولي للتخطيط التربوي (IIEP) التابع لليونسكو أول دراسة هامة عن واقع انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وآثارها على مستوى عدد من البلدان المختلفة والتي أكدت على الحاجة إلى رصد الظاهرة وتحليلها وفق آلية متواصلة للإستفادة من التجارب السابقة وتعميق الدراسات والأبحاث، ضرورة ملحة في ضوء تغير الظروف المجتمعية والدولية.

ومن خلال متابعة الوضع الحالي للتعليم يتضح أن الخلل الحالي في الدور التربوي للمدرسة في الحد من ظاهرة الدروس الخصوصية يتمثل في عدة نقاط أساسية، منها:

- الكثافة الطلابية العالية، ونقص الإمكانيات التعليمية، وضعف استخدام وسائل التعليم الحديثة تؤدي إلى عدم استيعاب الطلاب بشكل كافٍ، مما يدفعهم للبحث عن بديل في الدروس الخصوصية.
- بعض المعلمين قد لا يكونون مؤهلين بشكل كافٍ لتقديم المحتوى بطريقة تحفيزية، أو قد يفتقرون إلى الحوافز التي تدفعهم لبذل جهد إضافي داخل المدرسة، مما يجعل الطلاب بحاجة إلى دروس خصوصية لسد الفجوات التعليمية.
- ضعف متابعة أداء المعلمين داخل الفصول، وعدم وجود آليات رقابة صارمة على انتشار الدروس الخصوصية، يؤدي إلى استغلال بعض المعلمين للموقف ودفع الطلاب نحو الدروس المدفوعة.
- المناهج التعليمية قد تكون صعبة أو غير مناسبة لمستوى الطلاب، ولا تُدرّس بطرق تفاعلية تساعد على الفهم داخل المدرسة، مما يجعل الطلاب يلجؤون للدروس الخصوصية لفهم المحتوى.
- عدم توفر دروس تقوية مجانية داخل المدارس أو بدائل تعليمية مرنة مثل التعلم التفاعلي والمنصات الرقمية يجعل الطالب يشعر بأنه لا يستطيع الاعتماد على المدرسة فقط.
- النظام التعليمي القائم على الحفظ والتلقين، والتركيز على الامتحانات كميّار أساسي لتقييم الطلاب، يدفعهم إلى البحث عن دروس إضافية لضمان الحصول على درجات عالية.

واعتماداً على ما سبق تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يُمكن تطوير الدور التربوي للمدرسة لحد من ظاهرة الدروس الخصوصية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات التالية:

١. ما الإطار النظري للدور التربوي للمدرسة؟
٢. ما أهم المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة التي تؤثر على النظام التعليمي؟
٣. ما أبعاد ظاهرة الدروس الخصوصية وأشكالها وأسبابها؟
٤. ما أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية من وجهة نظر (خبراء التربية- المعلمين- أولياء الأمور)؟
٥. ما التصور المقترح لتطوير عناصر ومكونات المؤسسة التعليمية (المدرسة) لتفعيل أدوارها والحد من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

١. التعرف على الإطار النظري للدور التربوي للمدرسة.
٢. التعرف على أهم المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة التي تؤثر على النظام التعليمي.
٣. التعرف على أبعاد ظاهرة الدروس الخصوصية وأشكالها وأسبابها.

٤. التعرف على أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية من وجهة نظر (خبراء التربية- المعلمين- أولياء الأمور).

٥. التوصل إلى تصور مقترح لتطوير عناصر ومكونات المؤسسة التعليمية (المدرسة) لتفعيل أدوارها والحد من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.

أهمية الدراسة :

١- تتناول الدراسة الحالية ظاهرة الدروس الخصوصية التي تعتبر من أهم ممارسات الفساد في التعليم، والتي تؤثر بشكل مباشر على جودة التعليم ومستوى إتاحتها في كل مراحل التعليم، للدرجة التي أصبحت فيها بديلا عن الفصول الدراسية في المؤسسة التعليمية

٢- تسلط الدراسة الحالية الضوء على الآثار الخطيرة العديدة الناجمة عن انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وخاصة على الطلاب، نتيجة لانخفاض تأثير التعليم في تكوينهم العقلي والثقافي والقيمي، بسبب تدهور مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة بالمدرسة، مما جعل المناخ والبيئة المدرسية قوة طاردة للطالب في برائن الدروس الخصوصية.

٣- تحاول الدراسة الحالية الوصول إلى حلول مناسبة لمواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية، التي تسببت في تهميش أدوار المدرسة، وانعدام ثقة المواطنين في جودة الأدوار التربوية، مما أدى إلى تفرغ مجانية التعليم من مضمونها والإنحدار نحوهاوية التجارة بالتعليم.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الإحصاء الوصفي في تفرغ النتائج التي تم الحصول عليها في الدراسة الميدانية وجدولتها.

أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث صممت استمارة تم توجيهها لخبراء التربية والتعليم والمعلمين وأولياء الأمور.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: فترة إجراء وتطبيق الدراسة وتمتد خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (٢٠٢٤-٢٠٢٥)

- الحدود المكانية: مكان تطبيق الدراسة الميدانية وتتمثل في الإدارة التعليمية والمدارس بمدينة دمياط الجديدة

- الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة الميدانية على خبراء التربية والتعليم بالإدارة التعليمية ومديري ومعلمي مدارس مدينة دمياط الجديدة وعينة عشوائية من أولياء أمور تلك المدارس.

مصطلحات الدراسة:

١- المدرسة: School

- مؤسسة أوجدها المجتمع لتحقيق أهدافه في إعداد أجيال جديدة وفقاً لفلسفته وأيديولوجيته لضمان نموه واستمراره. (سيد، ٢٠٢٠، ٥٩٧)
- المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية التي أنشأها المجتمع لتتولى تربية نشئة الصاعد وإشباع حاجته سواء كانت سلوكية أو نفسية أو جسمية أو عقلية، كما أنها الأداة التي تعمل مع الأسره على تربية الطفل وتكيفه مع الحياة في المجتمع الذي يعيش فيه، ومن هنا نتبع الأهمية البالغة للمدرسة لمؤسسه تربوية تعليمية وأثرها البالغ في المجتمع والإنسانية عامة. (بوقظاية، ٢٠٠٢، ٤٥ - ٤٦)
- ويُعرف البحث المدرسة إجرائياً بأنها كيان اجتماعي أسسه المجتمع بهدف إعداد موارد بشرية مؤهلة تساهم في تطويره. وتعمل هذه المؤسسة على تحقيق التربية الحسية والفكرية والأخلاقية للأطفال والمراهقين، مما يجعلها مركزاً للتعليم والتنشئة وإكساب المهارات الحياتية. ويتم ذلك من خلال منهج أو برنامج تعليمي يُحدد وفقاً لفلسفة المجتمع واحتياجاته.

٢- الدور التربوي للمدرسة: The educational Role of the School

- يقصد بها الوظائف والأدوار التي تقوم بها المدرسة بوصفها مجتمعاً للتعليم والتربية، التي أنشأها المجتمع بهدف تربية وتعلم نشئة الصاعد وتكيفه مع الحياة في المجتمع، مستخدمه في ذلك عناصرها ومكوناتها البشرية والمادية ومناخ يتصف بالإنفتاح والإحترام والحرص على التعلم على المستوي الفردي والجماعي واستخدام مبدأ التقييم القائم على الأداء الذي يدعم بوضوح مبدأ التوقعات العالمية يعلمون ويعملون ما هو متوقع منهم أن يعرفونه ويؤدونه طبقاً لإمكاناتهم وخصائص المرحلة العمرية التي يمرون بها. (حدير، ٢٠٠٦، ٤١)
- ويُقصد به الوظائف التي تضطلع بها المدرسة بوصفها مجتمعاً للتعليم والتربية، والتي أنشأها المجتمع بهدف تربية الناشئ وتعلمه وتكيفه مع الحياة. (الزبني والحضيف، ٢٠٢٣، ٤٨)
- وتُعرف الدراسة إجرائياً الدور التربوي للمدرسة بأنه يتمثل في تنشئة الأجيال وتنمية قدراتهم الفكرية، الأخلاقية، والاجتماعية، من خلال تقديم التعليم الأكاديمي، وتعزيز القيم والسلوكيات الإيجابية، وتنمية مهاراتهم الحياتية. كما تسهم المدرسة في إعداد الطلاب للمستقبل عبر توجيههم مهنيًا وشخصيًا، وتعزيز روح المواطنة والانتماء، وتوفير بيئة تربوية داعمة تساعدهم على التطور النفسي والجسدي، مما يجعلها مؤسسة أساسية في بناء مجتمع متعلم ومتوازن.

٣- الدروس الخصوصية: Shadow Education

- عبارة عن دروس تعد خارج أطر الأنظمة التعليمية الرسمية يلجأ إليها المتعلمون لأسباب متعددة إما بشكل فردي أو جماعي وتكون بدفع مبلغ مالي مقترح من أستاذ هذا النوع من الدروس (قد

يكون من قطاع التربية أو لا علاقة له بذلك) مع تحديد زمن الدفع (أما في بداية المدة المتفق عليها أو في نهايتها عادة)، بمكان مؤجر أو حجرات دراسية بمدارس نظامية خارج أوقات العمل أو مؤسسات خاصة أو حتى في منزل الأستاذ نفسه، أو في منزل المتعلم، بغية العمل على تحقيق أهداف هذا العقد التربوي من تدارك النقص في معارف المتعلم الأكاديمية ومساعدته على استدراك ما لم يستوعبه خلال الحصص الدراسية العادية. (بشاي، ٢٠٢١، ١٥٩٥)

— هو تعليم موازي للتعليم الرسمي في المدارس يتم ممارسته خارج أسوار المدرسة بشكل فردي أو جماعي، أو من قبل شركات، ويهدف غالباً إلى الربح، ويحاكي محتواه التعليم الرسمي مع تقادي أخطاءه، ويساهم في رفع المستوى التحصيلي والمعرفي للطلاب دون المستوى النقدي والإبداعي، ويؤثر سلبيًا على مستوى العدالة والمساواة بين جميع الطلاب. (الحجري والفارسي والصقري والمطري، ٢٠٢٤، ٢١٩)

— جهد تعليمي إضافي يحصل عليه الطالب خارج الإطار الرسمي للمدرسة، في شكل فردي أو جماعي، من قبل فرد أو مؤسسة، مقابل أجر محدد مسبقاً، ويكون منتظماً ومتكرراً لمساعدة الطلاب للانتقال للمراحل التعليمية الأعلى من خلال إعادتهم للامتحان في المواد الأساسية التي يدرسونها. (عيد، ٢٠٢٣، ٢٢)

٤- المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة: social changes and contemporary global

هي المفاهيم والأفكار والتطبيقات الجديدة التي طرأت واستجبت على الأبعاد الرئيسية التي تشكل العالم المعاصر المتمثلة في الأبعاد المعرفية والمعلوماتية، والإقتصادية وغيرها وقد تكون هذه المتغيرات محلية أو عالمية. (الزيني، ٢٠١٧، ٥١)

ويُعرف البحث المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة إجرائياً بأنها هي مجموعة من الاتجاهات والمتغيرات والمفاهيم، مثل المتغيرات المعرفية والمعلوماتية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وتشكل هذه العوامل جزءاً من المشهد العالمي الحالي وتؤثر عليه، مما يؤدي إلى ظهور تحديات تواجه النظام التعليمي وتؤثر على كفاءته.

الدراسات السابقة:

دراسة بشاي (٢٠٢١) بعنوان: تداعيات جائحة كورونا على انتشار الدروس الخصوصية "تعليم الظل": دراسة مقارنة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري لظاهرة الدروس الخصوصية "تعليم الظل" في الأدبيات التربوية المعاصرة. والتعرف على خبرة كل من الصين وبعض دول الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة في مواجهة تداعيات انتشار الدروس الخصوصية "تعليم الظل" في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة. والتعرف على واقع انتشار الدروس الخصوصية في مصر في ضوء القوى والعوامل الثقافية

المؤثرة. والكشف عن أوجه الشبه والاختلاف لظاهرة الدروس الخصوصية في كل من الصين وبعض دول الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة ومصر. وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتحقيق التطوير المدرسي وتفعيل أدوارها للحد من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية. والتوصل إلى الآليات المقترحة للحد من انتشار الدروس الخصوصية في ظل التحول الرقمي للتعليم في مصر في ضوء الاستفادة من خبرات كل من الصين وبعض دول الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة.

دراسة حتملة (٢٠٢١) بعنوان: أسباب توجه طلبة المرحلة الثانوية العامة نحو الدروس الخصوصية في محافظة إربد وسبل الحد منها من وجهة نظر الطلبة والقادة التربويين وأولياء الأمور

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أسباب توجه طلبة المرحلة الثانوية العامة نحو الدروس الخصوصية في محافظة إربد، والكشف عن الأساليب والوسائل التي تسهم في الحد منها من وجهة نظر القادة التربويين وأولياء الأمور. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من ٣١٣ طالباً، و٣٢ قائداً تربوياً وولي أمر، وتم استخدام الاستبانة والمقابلة كأدوات للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب توجه طلبة المرحلة الثانوية العامة نحو الدروس الخصوصية جاءت بدرجة تقدير (كبيرة)، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة: النوع، وجاء لصالح الإناث، والفرع التعليمي وجاء لصالح الفرع الأكاديمي، أما بالنسبة لمتغير مكان السكن فجاء لصالح المدينة. وبالنسبة لأداة المقابلة، أظهرت النتائج أن المقترح الأكثر تكراراً تمثل بعقد دروس تقوية للطلبة في المواد التي يحتاجها الطالب، ومعاينة الطلبة على الغياب المتكرر عن المدرسة.

دراسة ال عبدان (٢٠٢٣) بعنوان: البرامج التدريبية لمعلمي المرحلة المتوسطة ودورها في التغلب على ظاهرة الدروس الخصوصية بدولة الكويت

هدفت الدراسة إلى دراسة دور البرامج التدريبية المقدمة للمعلمين في المرحلة المتوسطة بدولة الكويت في مواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية. واستخدمت الدراسة المنهج النقدي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن انفصال إدارة المدرسة عن واقع أسر الطلاب اجتماعياً ومادياً أدى إلى أن تكون المدرسة في اتجاه مغاير تماماً لحلة المجتمع وبالتالي يؤدي إلى عدم قدرة هذه الأسر في الثقة في أداء المدارس سواء الحكومية أو الخاصة، وكذلك لا يوجد إحساس حقيقي بالمسؤولية لدى الإدارة المدرسية وبالأخص مدارس المرحلة المتوسطة في المساهمة في حل مشكلات المجتمع الكويتي من خلال تقديم المقترحات الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من أعبائها، وكذلك لا يوجد طرح من إدارة المدرسة لبرامج تدريبية وتأهيلية للمعلمين داخليا تعمل من خلاله على تنفيذ السياسات التعليمية والتربوية الرسمية.

دراسة عبد الغني وإبراهيم (٢٠٢٣) بعنوان: تعليم الظل في المرحلة الثانوية بمصر لتحقيق مبدأ الإنصاف: المراكز الخاصة والمنصات التعليمية نموذجاً

هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن الكيفية التي من خلالها تكتسب مراكز الدروس الخصوصية والمنصات التعليمية الشرعية الاجتماعية، والاستراتيجيات التي ينتهجها المعلمون في المراكز التعليمية الخاصة والمنصات التعليمية لكسب ثقة الجمهور من الطلاب وأولياء الأمور، وإلى أي مدى يُحقق هذا النمط الإنصاف في التعليم بتحليل يأخذ في الاعتبار دوافع جميع أصحاب المصلحة في النظام التعليمي من معلمين وطلاب وأولياء أمور ومسؤولين وخبراء وتربويين، اعتماداً على أكثر من أداة لجمع البيانات، ومنها أدوات كيفية وأدوات كمية، فتم استخدام الحلقات النقاشية المركزة (المجموعات البؤرية) لجمع البيانات من أولياء الأمور والمعلمين، أما عينة الطلاب فتم جمع البيانات منها باستخدام الاستبانة. وتوصلت الدراسة إلى مباركة الدولة والطلاب وأولياء أمورهم لتعليم الظل والإقبال عليه، فمن جانب أولياء الأمور - وفي ظل غياب دور المدرسة - أصبح تقبلهم وإقبالهم على تعليم الظل حقاً يمارسونه، ورمزاً للمقاومة تجاه التخبط في القرارات الوزارية، وملاً لأبنائهم للحصول على التعليم بعدما غاب دور المدرسة، كما تعكس نتائج الدراسة الميدانية التباينات بين طلاب المدن والأماكن الحضرية وطلاب المراكز والقرى من حيث ضعف مقاومتهم للوضع القائم نتيجة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فأبعاد تحقيق مبدأ الإنصاف تكاد تكون غائبة في ظل ضعف البنية التحتية وعدم قدرة الطلاب في المراكز والقرى على الحصول والوصول إلى الإتاحة الالكترونية، واتجاه أقرانهم في المدن الكبرى والحضر إلى الاشتراك في المنصات التعليمية لقدرتهم على التكلفة المادية.

دراسة عيد (٢٠٢٣) بعنوان: سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصر وكوريا الجنوبية: دراسة مقارنة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس النظرية المرتبطة بسياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي بالعالم المعاصر وواقع سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي بمصر وكوريا الجنوبية وتحليلها في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة عليها. والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين سياسات تعليم الظل قبل الجامعي في مصر وكوريا الجنوبية وتفسيرها في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصر على ضوء خبرة كوريا الجنوبية، بما يتفق مع طبيعة المجتمع المصري. ومنها إصدار القوانين والتشريعات التي تختص بحظر عمل غير المؤهلين بتقديم خدمات الدروس الخصوصية ، وكذلك حظر العمل في أوقات المدرسة الرسمية. وتفعيل دور الجهات الرقابية على عمل مراكز الدروس الخصوصية في ضوء المعايير والشروط التي تُقرها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني فيما يخص إجراءات العمل بهذه المراكز.

دراسة الحجري والفراسي والصقري والمطري (٢٠٢٤) بعنوان: الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية في سلطنة عمان

هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية في سلطنة عمان من وجهة نظر أولياء الأمور والمعلمين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي التحليلي، وتكونت أداة الدراسة من استبانة تحوي (٨) فقرات. بينما تألفت عينة الدراسة من (١٢٢٨) معلماً ومعلمة، و(٨٢٤) ولي أمر، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية من وجهة نظر أولياء الأمور كانت بدرجة متوسطة. كما أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية من وجهة نظر أولياء الأمور تعزى إلى متغير الجنس في الدرجة الكلية لصالح الذكور. كما توجد فروق دالة إحصائية في ضعف مكانة المعلم الاجتماعية وتوسيع الفروق الاجتماعية بين الطلبة تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح ذوي مؤهل بكالوريوس. وأوصت الدراسة بضرورة الحد من الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية بسن وتفعيل القوانين المنظمة للدروس الخصوصية من قبل وزارة التربية والتعليم.

دراسة المصيلحي وثابت (٢٠٢٤) بعنوان: مراكز الدروس الخصوصية وتأثيراتها الاجتماعية على رأس المال البشري في مصر: دراسة ميدانية في محافظة القاهرة

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مراكز الدروس الخصوصية وتأثيراتها الاجتماعية على رأس المال البشري، ولتحقيق هذا الهدف. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتم استخدام أداة الاستبيان. والتطبيق على عينة غير عشوائية (قصدية) بلغ عددها (٣٢٠) من طلاب المرحلة الثانوية العامة مرتادي مراكز الدروس الخصوصية في إحدى أحياء محافظة القاهرة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تعرض الطلاب وأسرهم والمجتمع لمجموعة من التأثيرات الاجتماعية منها: تقلص دور المدرسة، وضعف روح الانتماء، انخفاض ميزانية الأسرة، الحرمان من المشاركات المجتمعية مع الأقارب والأصدقاء، التدهور الصحي للطالب، ضياع الوقت، فقد روح المبادرة والتفكير لدى الطلاب، عدم وجود وقت للأنشطة والترفيه للطلاب. وأوصت الدراسة بضرورة التواجد الفاعل للمدرسة، وتفعيل الأنشطة المدرسية- الثقافية الرياضية- الفنية- التقنية - الريادية الخ التي تثقل مهارات ومعارف الطلاب في مختلف المجالات، ونشر الوعي بين الطلاب والأسر بأهمية المدرسة للنهوض بالطالب على المستوى الصحي، والعلمي، والمهارات المختلفة التي تمثل رأس المال البشري.

دراسة ذكي ومحمود ومحمد (٢٠٢٤) بعنوان: رؤية مقترحة لمواجهة التعليم الخفي في مصر على ضوء خبرة كل من اليابان وكوريا الجنوبية

هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية مقترحة للتعليم الخفي في مصر على ضوء خبرة كل من اليابان وكوريا الجنوبية. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم الخفي ظهر لعدة أسباب؛

منها: انخفاض مستوى التعليم في بعض البلدان وعدم تلبية المدارس للتوقعات الأكاديمية والاجتماعية، وكثرة عدد الطلاب في الفصول الدراسية وصعوبة المناهج الدراسية، وتدني أجور المعلمين، وضعف بعض الطلاب في بعض المواد، وانشغال أولياء الأمور عن متابعة أبنائهم في العملية التعليمية، وأن التعليم الخفي يتمتع بإيجابيات وسلبيات؛ فمن سلبياته التقسيم الطبقي الاجتماعي والتأثير على التعليم السائد والرسمي، مع إقامة فروق فردية بين الطلاب؛ أما إيجابياته فتتمثل في توفير فرص توظيف للخريجين ودعم أولياء الأمور الذين يلتحقون بوظائف رسمية أو عمل خاص أو عمل حر كما تعمل على زيادة التحصيل الدراسي للطلاب ومساعدتهم في الالتحاق بالكليات وارتفاع درجاتهم ويتميز التعليم الخفي بالمرونة في إعطاء فرصة للطالب الاختيار بين المدرسين. كما أن هناك تنوعاً في موقف الحكومات في دول العالم تجاه التعليم الخفي؛ فهناك دول تجاهلت وجوده مثل سيريلانكا ونيجيريا، وأخرى اعترفت بوجوده وعملت على تنظيمه مثل هونج كونج، وهناك من حرم وجوده وتصدى له مثل كوريا الجنوبية ومصر.

دراسة: (Al Hajri & Al- Hadrami, 2024) بعنوان: العلاقة بين الدروس الخصوصية والانجاز

الأكاديمي بين الطلاب في الصفوف (٩-١٢) في سلطنة عمان

هدفت الدراسة إلى: تناول العلاقة بين الدروس الخصوصية والعمل الأكاديمي للطلاب في الصفوف من (٩-١٢) في سلطنة عمان. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتكونت عينة الدراسة من ٥٠٠ طالب وطالبة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدروس الخصوصية تساعد الطلاب في تعزيز الفهم واستيعاب الدروس في الصفوف من (٩-١٢) في سلطنة عمان مما يشير إلى أنها ذات تأثير واضح وإيجابي فيما يتعلق بتحصيلهم الأكاديمي.

وأوصت الدراسة: بضرورة الإعداد السليم لمعلمي وزارة التربية والتعليم من خلال برامج التدريب الداخلي والخارجي وورش العمل والمحاضرات وجلسات النقاش. بالإضافة إلى العمل على تنظيم عملية الدروس الخاصة والتأكد من أن وزارة التعليم تشرف عليها وترصدها مباشرة. والعمل على تطوير المناهج الدراسية العملية المرنة القادرة على تلبية حاجات العصر الحالي والمتغيرات العالمية.

دراسة: (Taylar, 2024) بعنوان: تأثير مراكز التعليم الخاصة على الأداء الأكاديمي لطلاب المدارس الثانوية في كوريا الجنوبية.

هدفت الدراسة إلى: التحقيق في تأثير الدروس الخصوصية على الأداء الأكاديمي للطلاب في المدارس الثانوية في كوريا الجنوبية. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى: أن حضور مراكز التعليم الخاصة يعزز بشكل كبير الأداء الأكاديمي للطلاب ومع ذلك فإنه يلقي الضوء على الآثار

السلبية على الصحة العقلية للطلاب فيما يتعلق زيادة الإجهاد والقلق والإرهاق والتأثير السلبي على حياتهم الاجتماعية ومشاركتهم في الأنشطة الخارجية.

وأوصت الدراسة: بتنظيم مراكز الدروس الخاصة والتخفيف من أثارها السلبية والحد من ساعات عمل هذه المراكز وزيادة الشفافية فيما يتعلق بممارستهم التعليمية. وأيضاً تقديم مبادرات لتحسين نوعية التعليم العام والحد من الاعتماد على الدروس الخصوصية وتشتمل هذه المبادرات تعزيز تدريب المعلمين ومراجعة المناهج الدراسية لتصبح أكثر شمولاً وتقليص أحجام الفصول ودمج أساليب تدريس أكثر تركيز على الطالب.

دراسة: (Walker & Zhang, 2024) بعنوان: ما هي الآثار غير الأكاديمية للدروس الخصوصية؟

أصوات من طلاب المستوى الأول في المدارس الحضرية في المملكة المتحدة
هدفت الدراسة إلى: تناول تجارب الطلاب من المستوى الأول في التعليم الخاصة (الدروس الخصوصية) وتصوراتهم لمزايا وعيوب التعليم الإضافي. واستخدمت الدراسة المنهج العملي. وتكونت عينة الدراسة من ٢٦ من الطلاب مختلف المدارس الحضرية في المملكة المتحدة الذين استخدموا التعليم الخاص أثناء دراستهم.

وتوصلت الدراسة إلى: أن كثير من الطلاب يرون أنهم استفادوا من الدعم الإضافي مما يعزز ثقتهم في أنفسهم ولكن يجب الأخذ في الاعتبار المدة أسلوب تكرر الدروس والعبء المالي خاصة عند الرغبة في الخدمة من أي نتائج سلبية للتعليم. لذلك بناءً على نتائج الدراسة فإن هناك ضرورة لنظر الحكومات في الآثار غير الأكاديمية للدروس الخصوصية وكذلك القضايا المتعلقة بتوزيع الموارد التعليمية وتوفير فرص تعليمية متساوية لجميع الطلاب. ويتبين من خلال الدراسة أن طلاب المناطق الحضرية أكثر احتمالاً لتلقي التعليم الخاص من أقرانهم في المناطق الريفية وذلك أساساً بسبب الطلب على التعليم.

دراسة: (Bray & Hajar, 2024) بعنوان: تعقيد السياقات ومزايا التعليم الخاصة ووحدات المقارنة

في دول مجلس التعاون الخليجي في الشرق الأوسط.
هدفت الدراسة إلى: تناول السمات الرئيسية لتعليم الظل (الدروس الخصوصية) وتركز الدراسة على الأنماط داخل الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. **وتوصلت الدراسة إلى:** أن دول مجلس التعاون الخليجي ينتشر بها التعليم الموازي الذين يقدمه المعلمون نظراً لوجود نسب عالية جداً من المقيمين المغتربين تصل إلى ٨٧% في الإمارات والذين يجلبون ثقافاً معهم فيما يتعلق بإرسال الطلاب إلى التعليم الموازي وتبين من خلال الدراسة أن سياسات الحكومة الوطنية في هذه البلدان سعت إلى كبح التعليم الموازي لأنه ظاهرة هامة تتطلب اهتمام الحكومات في هذه البلدان.

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

من خلال إستعراض نتائج الدراسات السابقة تبين أن بعضها يتفق مع الدراسة الحالية في تناول أحد متغيرات الدراسة (ظاهرة الدروس الخصوصية) من حيث مدى انتشار تلك الظاهرة في العديد من دول العالم سواء العربية أو الأجنبية والوقوف على أسباب تفشي تلك الظاهرة، وذلك مثل دراسة بشاي (٢٠٢١)، كما تناولت دراسة حتاملة (٢٠٢١) أبواب التوجه نحو الدروس الخصوصية، وتناولت دراسات ال عبدان (٢٠٢٣) وعبد الغني وإبراهيم (٢٠٢٣) وعيد (٢٠٢٣) ظاهرة الدروس الخصوصية (تعليم الظل)، وجاءت دراسات الحجري والفراسي والصقري والمطري (٢٠٢٤) والمصليحي وثابت (٢٠٢٤) ودراسة Walker& Zhang (2024) ودراسة Bray& Hajar (2024) الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية، ودعت دراسة نكي ومحمود ومحمد (٢٠٢٤) إلى ضرورة إستمرار تناول تلك الظاهرة بالبحث والدراسة للوقوف على أهم الأسباب ووضع خطط العلاج المناسبة وهذا يتفق مع أحد أهداف الدراسة الحالية.

وبالرغم من إتفاق الدراسة الحالية، مع تلك الدراسات السابقة في العديد من المتغيرات والأهداف، إلا أن الدراسة الحالية قد تفردت عن الدراسات السابقة في تسليط الضوء وتحديد مدى مسؤولية المدرسة النظامية بعناصرها البشرية والمادية في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ومدى قدرتها على مساندة ومواجهة المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة، واتسعت لتشمل مجتمع دراسة لم يحظ بقدر كاف من الاهتمام بالدراسات السابقة، كما اختلفت في الزمان والمكان وإجراءات الدراسة.

المحور الأول: الإطار النظري

تشهد المجتمعات الإنسانية خلال مسيرتها التطورية العديد من التغيرات، التي قد تكون محدودة ومقتصرة على جانب معين، أو واسعة النطاق تشمل مختلف مجالات الحياة. وتتمثل هذه التغيرات في المتغيرات المعرفية والمعلوماتية والاقتصادية والسياسية والثقافية، التي تشكل في مجملها البيئة المحيطة بالنظام التعليمي. وتتعرض هذه التحولات بآثار عميقة ومتعددة على العملية التعليمية، بما يشمل جميع عناصرها ومكوناتها، مثل المدرسة، والمعلم، والطالب، إضافة إلى المناهج وطرائق وأساليب التعليم والتعلم.

هذه التحولات المجتمعية والعالمية ليست مجرد أزمنة عابرة تنتهي مع بداية قرن جديد أو بتعديلات بسيطة في سلوكياتنا ومهاراتنا اليومية، بل تعكس بداية عصر جديد بفكر ومفهوم وتطبيق مختلف. فمن الواضح أن كل يوم يشهد ظهور علوم وتخصصات جديدة لم تكن معروفة من قبل، مما يستدعي توظيفها في العملية التعليمية لضمان التكيف الفعّال، والتفاعل الإيجابي، وتعزيز التواصل المناسب.

كما ظهرت أنماط ومؤسسات تعليمية جديدة وغير معروفة من قبل بمواصفات وخصائص وأهداف ووظائف تتناسب مع تلك المتغيرات. لذلك فالمدرسة تعد مؤسسة اجتماعية تربوية تعليمية أنشأها المجتمع

لتكوين الموارد البشرية المؤهلة لتطويره ورقيه، والتي تأثرت بتلك المتغيرات المجتمعية والعالمية، مما يتطلب ضرورة تناولها للوقوف على مدى تأثير تلك المتغيرات على الأدوار التربوية والتعليمية للمدرسة.

أولاً: الأدوار التربوية للمدرسة (إطار نظري)

لا يقتصر دور المدرسة على تلقين الفرد جملة من المعارف والمعلومات التي تحتويها الكتب والمواد الدراسية بل تتعداه إلى تكوين شخصية الفرد المتكاملة والمتفاعلة مع المجتمع المحلي والعالمي، وبالتالي يتوقع لها دائماً أدواراً متجددة، هذه الأدوار مرت بعدة تطورات نتيجة التغيرات التي مرت بها المجتمعات المعاصرة ومنها ظهور الثورة الصناعية وخروج المرأة للعمل وبروز مفاهيم جديدة كحق التعليم لكل مواطن ومجانية التعليم وتكافؤ الفرص. وعليه يُمكن تحديد الأدوار التربوية للمدرسة في الآتي: (سيد، ٢٠٢٠، ٦٠٤-٦٠٧)

١. **التنشئة الاجتماعية:** فهي المؤسسة الثانية بعد الأسرة للقيام بالتنشئة الاجتماعية للأطفال، حيث تقوم بإعداد الأجيال الجديدة روحياً ومعرفياً وسلوكياً وبدنياً وأخلاقياً ومهنياً.
٢. **وظيفة اقتصادية:** فهي تسعى إلى تلبية التكنولوجيا الحديثة من فنيين وخبراء وعلماء وأيدي عاملة، فلقد بدأت المدرسة ترتبط تدريجياً وعلى نحو عميق مع المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، ويتجسد ذلك في المدارس الفنية والمهنية، كما تلعب المدرسة دوراً هاماً في زيادة الدخل القومي وتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية والمتطورة على حد سواء.
٣. **وظيفة ثقافية:** تسعى المدرسة لتحقيق التواصل والتجانس الثقافي في إطار المجتمع، وتأخذ هذه الوظيفة أهمية متزايدة كلما ازدادت حدة التناقضات الثقافية والاجتماعية بين الثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد كالتناقضات العرقية والجغرافية.
٤. **وظيفة سياسية:** فالسياسات التربوية القائمة لأي بلد تُحدد للمدرسة وظائفها ومهامها وأدائها، وتصوغ لها مناهجها بما ينسجم مع التوجهات السياسية الكبرى للمجتمع المعني، ويتم ذلك كله عبر منظومة من الخطط والاستراتيجيات المتكاملة والموجهة، فالسياسة التربوية لمجتمع ما تُحدد في إطار سياسته العامة.
٥. **إحداث التكيف الاجتماعي:** فالمدرسة تقوم بإيجاد درجة عالية من المرونة للتعامل مع المستجدات والمتغيرات، وبالتالي تنمية أنماط سلوكية جديدة تتلاءم معها.
٦. **اختيار التعليم الوظيفي:** بإعطاء التلاميذ فرصة انتقاء التخصص العلمي سواء في المرحلة الثانوية أو الجامعية، وذلك بترك الطالب يختار ما يُناسبه تحت رقابة الخطة العملية التقويمية المدرسية.
٧. **تحقيق الحراك الاجتماعي الموجب:** من خلال توفير بيئة ملائمة للأفراد تُسهم في تنمية قدراتهم واستعداداتهم للحصول على مكانة وظيفية واجتماعية راقية داخل المجتمع، وبهذا يُصبح المجتمع مفتوحاً لحراك أعضائه.

٨. **المراجعة الناقدة للمذاهب المعاصرة:** بأن تكون قادرة على التعامل معها، بحيث تستفيد منها، مع المحافظة على قيم ومعتقدات المجتمع، والتصدي لكل ما هو دخيل على المجتمع من أفكار لا تتناسب مع أهدافه ومعتقداته.

٩. **تنمية مهارات الابتكار والإبداع الفني:** فالمدرسة تُثمي لدى التلاميذ المواهب من خلال تكامل الخبرات في المناهج، واستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في التدريس، والابتعاد عن الحفظ والتلقين، كما تعمل على إثارة اهتمامات وميول ورغبات التلاميذ بالأنشطة المتعددة.

١٠. **تنمية مهارات سلوكية جديدة:** لا تقتصر وظيفة المدرسة على الجوانب المعرفية أو التعليمية، بل تمتد وظيفتها إلى الجوانب الشخصية والاجتماعية للطلاب وتُربي فيهم العادات والقيم السوية التي يبتغيها آبائهم ومجتمعهم.

١١. **دعم الصحة النفسية للطلاب:** تُعد المدرسة البناء التربوي والاجتماعي السليم للأبناء، والذي يحتل المرتبة الثانية بعد الأسرة، لما تُقدمه من بيئة تُساهم في دعم الصحة النفسية والاجتماعية للطلاب، ففي المدرسة يكتسب الطالب المهارات العديدة، كمهارة التفكير التي تتولد نتيجة العمل الجماعي بين التلاميذ، وتكوين الصداقات، والقيام بالعديد من الأنشطة المختلفة داخل المدرسة، كل ذلك يعمل على صقل شخصية الطالب، ويُثمي من قدرته على حل المشكلات التي تواجهه، وتحمل المسؤولية التي تقع على عاتقه، فالمدرسة يأتي دورها مُكملاً لدور البيئة الأولى للطلاب وهي الأسرة، فهي تهدف لتربية جيل قوي سليم، تعلم كيف يسعى للنجاح، وكيف يُقابل الفشل الذي يعترض طريقه، وكيفية التوافق النفسي مع الظروف، فيقبل على الحياة بكل أمل وتفاؤل وحماس. غير أن هذه الأدوار وغيرها لا يُمكن تحقيقها إلا من خلال وجود علاقة قوية بين المدرسة والأسرة، حيث أصبح ارتباط المدرسة بالأسرة ضرورة مُلحة تفرضها التغيرات والتطورات التي تتم في البرامج والمناهج الدراسية في ظل تراكم المعرفة وتطورها، مما جعل المدرسة غير قادرة على القيام بوظائفها بمفردها، بل تحتاج لمشاركة العديد من المؤسسات التربوية وعلى رأسها الأسرة.

إن تدني مستوى جودة أداء المدرسة وجمود الفكر والأسلوب وثبات الأدوار التقليدية للمدرسة في ظل تلك المتغيرات المجتمعية والعالمية أدى إلى العديد من الأمراض والأزمات التعليمية والتي من أهمها وأبرزها مشكلة انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بسبب فقد ثقة الطلاب والمواطنين في قدرة المدرسة على القيام بأدوارها المنوطة بها في ظل تلك المتغيرات المجتمعية والعالمية. لذلك فأنهم اتجهوا إلى الدروس الخصوصية بحثاً عن مستوى أداء متميز وتعليم أفضل من المقدم بالمدرسة، مما يستدعي إلى ضرورة إجراء إصلاحات كثيرة وتطوير شامل للمدرسة النظامية بعناصرها ومكوناتها لمواجهة انتشار تلك الظاهرة، وتوفير بنية تعليمية غير تقليدية مرنة ومصاحبة بتعديل محتوى التعليم بشكل متوافق مع اهتمامات الطلاب وأهداف العصر ومواكبة للمضامين المعرفية والمهارات والاتجاهات والمتغيرات

المجتمعية والعالمية المعاصرة.

ثانياً: المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة التي تؤثر على النظام التعليمي

تتمثل المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة التي تؤثر على النظام التعليمي بصفة عامة والمدرسة بعناصرها وأدوارها المتعددة بصفة خاصة في الآتي:

(١) **المتغيرات المعرفية**، وتتمثل في السرعة المتزايدة التي يتم عندها إنتاج المعرفة وتراكمها وتوظيفها. كما يشير إلى تزايد وإتساع فروع المعرفة، مع تنامي التداخل فيما بينها، فيما يعرف بعبور التخصصات والدراسات البينية. إضافة إلى ذلك التغير التكنولوجي بمعدلاته المتسارعة والمتضمن توليد وانتشار التقنيات والمواد الجديد والإبداع التقني غير المحدود. (وفوراي وأدومينيك، ٢٠٠٢، ١٥)

(٢) **المتغيرات المعلوماتية**، وتشير إلى التغير في كثافة وسرعة تبادل المعلومات والمعرفة مع تدني تكاليفها، وتنامي علم التحكم الإلكتروني وبرمجيته مع ارتباطه بتقنية الاتصال الحديثة بإمكاناتها غير المحدودة (شبكة الإنترنت) التي أحدثت تغييراً عميقاً في مفاهيم غلابان وأساليب حياته وأعماله وطموحاته بكل جوانب الحياة اليومية. (جوالين، ٢٠٠١، ١٦٥)

(٣) **المتغيرات الاقتصادية**، ويقصد بها تحرير الأسواق ودمجها في سوق واحد. مع تزايد تدفقات رأس المال والاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات العالمية، فهي قوة محركة للاقتصاد العالمي ومؤثرة على الخصائص الاقتصادية المحلية ومنطلق التسيير، بحيث أصبح الهيكل الانتاجي والمالي للدول مترابط ومتكامل زمانياً ومكانياً، وهو فيما يعرف بالاقتصاد أو التجارة الإلكترونية. هذا بالإضافة إلى تقليص بُعد الحواجز التجارية بين الدول لتحول العلاقات بين الدول إلى أرضية تجارية ذات إتفاقيات ملزمة. (العيسوي، ٢٠٠٠، ٤٦)

(٤) **المتغيرات السياسية**، ويقصد بها تجاوز مفهوم الاستقلال والسيادة إلى مفهوم المشاركة والتفاعلية في الشؤون العالمية والسلام الدولي، مع ظهور مفهوم المواطنة العالمية، أو (متعددة الأبعاد للوطن والعالم بكافة ثقافته). وأصبحت اليوم مفاهيم (الديمقراطية - الحرية - حقوق الإنسان - المواطنة) موضوعات رئيسية في سياسات العالم. (الخصيري، ٢٠٠١، ١٩٥)

(٥) **المتغيرات الثقافية**. إن نشوء شبكات اتصال عالمية تربط جميع البلدان والمجتمعات من خلال تزايد التدفقات الرمزية والصور والمعلوماتية عابرة حدود البلدان، وبسرعة إلى درجة أننا أصبحنا نعيش ضمن قرية كونية، حيث أصبح النظام السمعي والبصري المصدر الأقوى لانتاج وصناعة القيم والرموز الثقافية، ثم الاندماج العالمي الأعمق بإخضاع المجتمعات لتاريخ ومكان واحد (ثقافي، إجتماعي، سياسي) بهدف ذوبان للهويات الثقافية في ثقافة كونية واحدة، متحررة من الإلتواء اللغوي والقومي والثقافي. (أبو حلاوة، ٢٠٠١، ١٧٦)

يتضح أن المتغيرات العالمية المعاصرة تمتد لتشمل جميع جوانب حياة الإنسان، سواء المعرفية أو التقنية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، حيث يرتبط كل منها بجدل علمي وفكري وتطبيقي، ويؤثر أحدها في الآخر. وتشكل هذه المتغيرات البيئة المحيطة بالنظام التعليمي والمؤسسات التربوية، مما يجعلها تواجه تحديات جديدة تتطلب أدوارًا ومهام متجددة لضمان إعداد مواطن قادر على التكيف مع هذه المتغيرات والاستفادة من جوانبها الإيجابية، مع الحد من تأثيراتها السلبية.

ولتحقيق ذلك، لا بد من تطوير عناصر العملية التعليمية، سواء البشرية أو المادية، من خلال إعداد معلم متمكن من استخدام الحاسب الآلي والإنترنت، وقادر على التواصل بمهارات لغوية راقية ومفردات غنية. كما يجب أن يمتلك القدرة على توظيف تكنولوجيا التعليم في التدريس، وتحويل المحتوى التعليمي إلى أنشطة تفاعلية، واعتماد أسلوب التعلم بالمشروعات. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون المعلم قادرًا على تأهيل الطلاب للتعامل مع عالم المعلومات والاتصالات السريعة، وتوظيفها في حياتهم العملية. ومن الضروري أيضًا تحديث الأهداف والبرامج والأساليب التعليمية، بما يتماشى مع التطورات المعرفية والمهارية والاتجاهات العالمية، فضلًا عن المستجدات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ثالثًا: ظاهرة الدروس الخصوصية (منظور تحليلي)

لم يعد التعليم في العصر الحالي مجرد وسيلة لإعداد الفرد بالعلم وتمكينه من الإنتاج، بل أصبح قضية أمن قومي. فالمجتمع الذي تعاني فيه نسبة كبيرة من السكان من الأمية ويهيمن عليه الجهل يكون أكثر عرضة للاختراق والسيطرة، سواء فكريًا أو ثقافيًا أو عقائديًا. وتسهم في ذلك وسائل الاتصال الحديثة وشبكة المعلومات الدولية، التي تنقل أفكارًا ومعتقدات قد لا تتوافق مع قيم ومبادئ المجتمع.

وتُعد الدروس الخصوصية في مصر أحد أهم الظواهر التي تُقلل من قدرة النظام التعليمي على الاحتفاظ بثقة التلاميذ بالمدرسة كمؤسسة تعليمية تهدف إلى تأدية رسالتها الموكلة إليها، كما أنها تُشكل خطورة كبيرة على إتاحة الفرص المتساوية لجميع التلاميذ؛ وبالتالي تُؤثر على قدرتهم في التفاعل مع المعلم أثناء التدريس الأمر الذي يؤدي إلى فقدان ثقتهم بالمدرسة. وعلى الصعيد المحلي تواجه وزارة التربية والتعليم أكبر تحد يتعلق بتقسي ظاهرة الدروس الخصوصية من خلال أكفأ المدرسين الذين استطاعوا استغلال مواضع الخلل في النظام التعليمي باعتماده على كتاب مقرر وامتحانات نهائية عقيمة، هؤلاء كونوا شبكات مصالح كبيرة أدت إلى تكوين مراكز للدروس الخصوصية أشبه بمؤسسات تعليم موازي أسهمت في تغيب المدرسين والطلاب عن المدرسة الحكومية، وأرهقت موازنات الأسرة المصرية بأعباء مالية كبيرة، جعلت من المجانية في التعليم هدرًا كبيرًا في موازنة التعليم دون فائدة تذكر، بل أسهمت الدروس الخصوصية في الحفظ والتلقين، وكرهية التلاميذ للتعليم. (صبيح، ٢٠٢٢، ١٧١-

(١٧٢)

أ) أنواع الدروس الخصوصية

يوجد تنوع في أشكال الدروس الخصوصية، ولكن هناك أربعة نماذج رئيسية لها، وهي: (عبد الغني وإبراهيم، ٢٠٢٣، ٥٢٣ - ٥٢٤)

١. **الدروس الخصوصية الفردية:** حيث يعمل مدرس واحد مع طالب واحد في كل مرة، وقد يتم تقديم الدروس الخصوصية من قبل مركز بالسلاسل، أو شركة مستقلة، أو مدرس لحساب الطالب الخاص. وقد يعمل المعلمون بدوام كامل أو دوام جزئي مع الفئة الأخيرة بما في ذلك العديد من طلاب الجامعات. وقد يتم العمل مع طالب واحد فقط في وقت واحد، ويُمكن للمعلمين تخصيص الدروس لاحتياجات الطلاب الخاصة. وهذه عادة هي أعلى طريقة تدريس.
٢. **دروس خصوصية للمجموعات الصغيرة:** حيث يُدير المعلم فصلاً مع عدد قليل من الطلاب، وينضم الطلاب عادة إلى مجموعات صغيرة لفحص الواجبات المنزلية ومراجعة الدروس.
٣. **دروس خصوصية من نوع المحاضرة، إما مباشرة أو مسجلة بالفيديو:** حيث يتم تسليم المحاضرات من قبل المعلمين إلى فصول كبيرة في كثير من الأحيان بمساعدة مساعدي التدريس، وقد يكون المحاضرون حاضرين فعلياً، أو قد يتم بثهم مباشرة على شاشة، أو قد يتم تسجيلهم مسبقاً، وتُعد تكلفة الفيديو للفصول المسجلة أقل قليلاً من الفصول الحية، ويُمكن تقديم الفصول المسجلة بعدة طرق، منها مواقع على جداول مرنة. وتُقدم بعض الشركات حُزماً تجمع بين كلا النوعين من المحاضرات. ويتم توفير هذا النمط بشكل أساسي من خلال مراكز التدريس الراسخة والشركات الكبيرة العاملة في سلاسل، ويُركز الكثير من هذا النوع من الدروس الخصوصية على التحضير لامتحانات العامة من خلال تقديم ملاحظات المراجعة والامتحانات التجريبية.
٤. **التدريس عبر الإنترنت:** حيث يُوفر الإنترنت سوقاً صغيراً، ولكن يحتمل أن يكون مهماً للدروس الخصوصية. ويُمكن أن يوفر دروس تتكيف مع قدرات الطلاب، كما يُمكن أن تسمح هذه الخدمات للطلاب بالوصول إلى الخدمات خارج محيطها الجغرافي المباشر.

ب) أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية

- تتمثل أسباب زيادة الطلب على الدروس الخصوصية، في الآتي: (Bray, 2022, 9)
١. الوعي بأن الاستثمار في التعليم يمكن أن يدر عائداً كبيرة من الأداء في الامتحانات في المدارس الثانوية وبالتالي الالتحاق بالجامعات العالية المستوى وأنه كلما تحسنت نوعية التعليم زادت احتمالات زيادة الدخل ومستوى المعيشة.
 ٢. ليست جميع البلدان لديها تعليم عال شامل وعند الانتقال بين المستويات يجب أن تتخذ المدارس قرارات بشأن من سيسمح له بالمعنى في النظم التعليمية.

٣. وجود عدد غير كاف من التمارين في المدرسة وعدم تغطية المحتوى الكامل للمناهج خاصة في مادة اللغة الانجليزية وبالتالي عدم إتاحة الفرصة للطلاب لاستيعاب المنهج بشكل كامل وصحيح.
٤. حجم الفصول يمثل مشكلة وعائق في العملية التعليمية بسبب زيادة العدد في حين أن الفصول الصغيرة أو الأعداد القليلة في التعليم الخاصة تتيح أساليب تربوية أكثر تفاعلية.
- ومن المشكلات التي ساهمت في ارتفاع معدل الدروس الخصوصية في مصر منها:
- (صبيح، ٢٠٢٢، ١٧٢)

١. تدني جودة نوعية التعليم وغياب المكون التكنولوجي فيها.
٢. نقشي مشكلة الدروس الخصوصية.
٣. نظم التقويم والامتحانات ومشكلاتها، والرؤية المستقبلية لتطوير منظومة التقويم التربوي، وعلى قمتها نظام الثانوية العامة الجديد.
٤. ضعف الإنتاجية والكفاءة التعليمية والقصور في كل من الأداء والانضباط والانتظام في المدارس، وضعف القدرة على الاحتفاظ بالطلاب وانخفاض جاذبية المدرسة.
٥. زيادة الطلب على الكتب الخارجية المتاحة في الأسواق، والتي ينتجها القطاع الخاص، وتستخدم جنباً إلى جنب مع الدروس الخصوصية ولا تضيف سوي تكريس ثقافة الصمت وهدر الموارد.

(ج) العوامل التي تؤثر على الحاجة إلى الدروس الخصوصية

١. إحراز نتائج جيدة في المواد الدراسية أو أداء الواجبات أو الإعداد للامتحانات وللتعليم الخاص أشكال متنوعة مثل التعليم الفردي والتعليم الجماعي وعبر الانترنت ولا يقتصر على الطلاب ضعاف المستوى ولكن أيضاً المتفوقين الذين يبحثون عن فرص الإثراء.
٢. عوامل اقتصادية: تشجع الحالة الاقتصادية أولياء الأمور على إرسال أولادهم للحصول على درجات أعلى مما يمنحهم الثقة في المنافسة بشكل جيد في الامتحانات.
٣. عوامل تعليمية حيث يقوم المعلمون بإقناع الآباء بالانضمام للتعليم الخاص لإحراز درجات جيدة. (Gaur& Seth, 2024, 2)
٤. عدم المساواة الاجتماعية لأن الأسر المزدهرة تستطيع أن تقدم دعماً أكثر وأفضل توعية من نظرائها من ذوي الدخل المنخفض. وتشعر بعض الأسر بأنها مجبرة على الاستثمار في التعليم الموازي.
٥. التراجع عن التعليم النظامي حيث تتغير ديناميكيات الفصول الدراسية عندما يتلقى الطلاب التعليم الخاص بينما لا يحصل عليه آخرون مما يزيد من الفجوات عملياً. وأيضاً بسبب شعور الطلاب بالإرهاق بسبب الإفراط في التدريس بعد المدرسة وقد يشعرون بالملل إذا كانوا قد تعلموا بالفعل المحتوى مقدماً.

٦. الفساد حيث أن بعض المعلمين الذين يقدمون دروساً خصوصية يكرسوا جهداً أكبر لدروسهم الخاصة مما يكرسون لفصولهم العادية.

٧. حماية المستهلكين والعاملين حيث ان هناك تحديات في تقييم جودة التعليم وعلاوة على ذلك قد يلزم وضع لوائح للحماية من الاعتداء الجنسي في مواعد فردية وأيضاً قد تكون خبرة طلاب الجامعات الذين يعملون كمدرسين خاصين ضئيلة.

٨. الضرائب: بما أنها أعمال تجارية فقد يبدو من المعقول أن نطلب من مقدمي التعليم الخاص دفع الضرائب وتحتاج إلى عقود سليمة وتتطلب حسابات سليمة. (Zhang, 2023, 18)

د) فوائد الدروس الخصوصية

- الدروس الخصوصية ليست في كثير من الأحيان سلبية، وإنما هناك من الفوائد التي من الممكن الحصول عليها منها إذا تم استخدامها بشراكة مثمرة مع المدرسة والمعلمين، ويطلق عليها "دروس التقوية" لمعالجة جوانب الضعف التي يعاني منها الطلبة؛ والتمثلة، بالآتي: (حاتمة، ٢٠٢١، ١٣٤ - ١٣٥)
- التحصيل والتعلم السريع: لها تأثير قوي إيجابي على الحفظ وفهم المادة التي تغطيها، وتحسين للمهارات الدراسية، كالقراءة والكتابة والقدرة على الحساب، تنمية التفكير الناقد، تكوين المفاهيم.
 - الفوائد غير الأكاديمية (مهارات حياتية): اكتساب الثقة والاستقلا والتوجه الذاتي، والانضباط الذاتي، والانضباط الذاتي، والتنظيم الجيد للوقت، حب الاستطلاع، وحل مشكلات بأكثر استقلالية.
 - المرونة عند اختيار المدرس مع اختبار مدرسين مؤهلين، واختبار الزمان والمكان المناسبين، ومراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.
 - أكثر تنظيمياً وفاعلية: إذ يعطي المعلمون دروسهم الخصوصية اهتماماً كبيراً فتجد المعلم يبذل أقصى جهد ممكن ليشعر الطالب بأن وقته لا يضيع بل أنه سيستفيد من كل دقيقة يقضيها لدى المعلم أثناء تواجده في الدرس، حيث نجد الطلبة يتنافسون خلا انتظامهم حضور الدروس الخصوصية، وتجدهم يبادرون على المشاركة في إجابة الأسئلة، وخوض امتحانات للتقوية، وهذا العامل يعد حافزاً للطلب، مما قد يدفعهم لحب الدراسة أكثر وخلق التنافس مع الطلاب الآخرين.
 - يثير رغباتهم ودوافعهم: من خلا الدرس الخصوصي يركز المعلم على إثارة فضو الطلاب وتحميسهم، وذلك عبر طرح أسئلة تثير فضولهم المعرفي ويطلب منهم الإجابة، ومن يستطيع أن يجب ستكون له جائزة قيمة، بالإضافة إلى تركيزه على بعض الجوانب المعنوية للطلب، والتي سرعان ما تنقلب إلى صداقة ويصبح الطالب مهتماً بالمادة لاهتمام معلم المادة به.
 - المكان الجيد والاستجابة: يختار المعلم بدقة المكان الذي سيبدأ فيه بالتدريس للطلاب، حيث تجد أغلب المعلمين ذوي العقلية الجيدة ممن يتجهون نحو الدروس الخصوصية يوفرن أماكن جيدة

للطلاب وفقاً لما يحبونه؛ كي تجذبهم فلا يملوا منها، مثلما أصبح الوضع تجاه المدرسة، وبالتالي الطلاب يستجيبون لأنهم يريدون الدراسة في مكان أفضل.

– قد تمكن الطلبة من إشباع حاجاتهم التعليمية الفردية، وتراعي الفروق الفردية بينهم، وتبنى الثقة لدى الطلبة المتفوقين، وتمكنهم من التنافس مع الطلبة الآخرين، وتقلل من العبء الملقى على معلم المدرسة

هـ) جهود وزارة التربية والتعليم في مواجهة الدروس الخصوصية

تحولت الدروس الخصوصية في مصر بفعل عدد من العوامل والأسباب الذاتية والموضوعية من مجرد ظاهرة فردية إلى ظاهرة عامة يُعاني منها المجتمع والنظام التعليمي بوصفها ظاهرة مرضية تُمثل خروجاً على ما ينبغي أن يكون، ففي البداية كانت هذه الظاهرة مقصورة على الطلبة من ذوي المستوى الضعيف، أما الآن فمعظم الطلبة يأخذون دروس خصوصية سواء كانوا متفوقين أو ذوي مستوى متوسط لأنها تُساعد على تحسين التحصيل الدراسي، كما أن تلقي الطلبة لهذه الدروس من شأنها أن تؤدي إلى مساعدتهم للتحفيز للامتحانات الرسمية، كل هذه العوامل أدت إلى انتشار الدروس الخصوصية مما تسبب هذه الآثار على كلا من الطالب والمعلم والبيئة التعليمية، والإدارة المدرسية والمجتمع، مما يُشكل أثر سلبي على الأسر وارتفاع التكلفة المادية، ودراسة هذا الأمر في حاجة لرؤية علمية تضع عناصر الظاهرة والعوامل المتشابكة للبحث والذي يهدف إلى تحقيق معالجة قائمة على الفهم الصحيح ليكون الحل المطروح قادراً على معالجة الظاهرة، ويُعزى الطلب على الدروس الخصوصية إلى المفاهيم السلبية للتعليم التقليدي، واعتقاد الطلبة وأولياء الأمور بالدروس الخصوصية في رفع التحصيل الأكاديمي. (السناني والحجري والتوبي، ٢٠٢٣، ٥٠٤ - ٥٠٨)

ولقد قامت الوزارة بإصدار عدداً من القوانين والقرارات الوزارية بهدف محاولة التصدي لظاهرة الدروس الخصوصية، ومنها:

– القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن: اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المراكز التي تعمل بدون ترخيص.

– القرار الوزاري رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن: مد فترة حظر منح تراخيص بفتح مراكز الدروس الخصوصية وإغلاق المخالف منها.

– قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن: إحالة المخالف بإعطاء دروس خصوصية داخل أو خارج المدرسة أو في أي منشأة أخرى عامة أو خاصة إلى التحقيق ويكون التصرف فيه سواء بالحفظ أو بتوقيع الجزاء المناسب أو الإحالة إلى المحكمة التأديبية بقرار من الوزير أو المحافظ المختص بحسب الأحوال.

- القرار الوزاري رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦ بشأن: مجموعات التقوية المدرسية والتي جاء فيها بأنه لا يجوز للمدرس المشارك في مجموعات التقوية أن يقوم بإعطاء دروس خصوصية بأي حال من الأحوال، ويحظر تمامًا عمل ذلك داخل المدرسة أو خارجها وإلا تعرض للتحقيق.
- الكتاب الدوري رقم ١٨ لسنة ٢٠١٧ بشأن: حظر استغلال أسوار المدارس في إعلانات الدروس الخصوصية، وضرورة تفعيل دور مجموعات التقوية المدرسية لمراحل التعليم المختلفة وتوفير الوسائل اللازمة لإنجاحها.

ويرى دويدار (٢٠٢٢) أنه رغم الجهود الرسمية والحكومية المبذولة لمجابهة الدروس الخصوصية إلا أنها لم تستطع القضاء عليها، فلا تزال الظاهرة منتشرة والسبب الرئيس في ذلك ضعف رواتب المعلمين، وإيمان الطلاب وأولياء الأمور بأن الدروس الخصوصية السبيل الوحيد للنجاح والتفوق والالتحاق بكليات القمة، فضلاً عن عدم وجود خطة منهجية للقضاء على الدروس الخصوصية، كما أن مجموعات التقوية لم تُحقق الهدف المرجو منها ولم يتم القضاء على العوامل المنفرة لها. (دويدار، ٢٠٢٢، ٤٣٧)

من خلال ما سبق يتضح أن وزارة التربية والتعليم تبذل جهودًا كبيرة لمواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية التي تؤثر سلبيًا على جودة التعليم وتزيد من الأعباء المالية على الأسر. ومن أبرز هذه الجهود تطوير المناهج الدراسية لتكون أكثر تفاعلية وتحفيزًا للطلاب، مما يقلل من حاجتهم إلى الدروس الخارجية. كما تعمل الوزارة على تعزيز دور المعلم داخل المدرسة من خلال برامج تدريبية حديثة ترفع من كفاءته في الشرح والتواصل مع الطلاب، إضافة إلى تحسين أساليب التقييم لتشمل الفهم والاستيعاب بدلاً من الحفظ والتلقين.

إلى جانب ذلك، تسعى الوزارة إلى توفير بدائل تعليمية فعالة مثل المنصات الإلكترونية، القنوات التعليمية، والحصص الإضافية داخل المدارس، مما يساهم في دعم الطلاب دون الحاجة إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية. كما تشدد على تطبيق القوانين التي تمنع المعلمين من تقديم دروس خصوصية خارج إطار المدرسة، وتقوم بحملات توعوية للطلاب وأولياء الأمور حول مخاطر هذه الظاهرة وأثرها السلبي على العملية التعليمية.

وبهذا النهج المتكامل، تسعى وزارة التربية والتعليم إلى بناء نظام تعليمي متطور يركز على تنمية مهارات الطلاب وتعزيز قدراتهم داخل البيئة المدرسية، مما يحد من انتشار الدروس الخصوصية ويحقق العدالة التعليمية للجميع.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم للحد من الدروس الخصوصية، لا تزال هذه الظاهرة منتشرة على نطاق واسع في المجتمع المصري. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، من بينها ضعف مستوى بعض المدارس نتيجة لارتفاع كثافة الفصول ونقص الإمكانيات، مما يدفع الطلاب وأولياء الأمور إلى البحث عن

بدائل لضمان التحصيل الدراسي. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد العديد من المعلمين على الدروس الخصوصية كمصدر دخل أساسي بسبب تدني الرواتب، مما يجعلهم أقل تحفيزاً لبذل مجهود كافٍ داخل الفصول. كما أن ثقافة المجتمع تلعب دوراً كبيراً، حيث يعتقد الكثير من أولياء الأمور أن الدروس الخصوصية ضرورة لضمان تفوق أبنائهم، خاصة في ظل النظام التنافسي للثانوية العامة. وحتى مع توفير بدائل مثل المنصات الإلكترونية والقنوات التعليمية، يظل الاعتماد على الدروس الخصوصية قائماً بسبب اعتقاد البعض بأن التدريس الفردي أكثر فاعلية.

لمواجهة هذه التحديات، تحتاج الوزارة إلى تبني حلول أكثر شمولاً، مثل تحسين أوضاع المعلمين مادياً، وتطوير آليات التعليم داخل المدارس لجعلها أكثر جاذبية، بالإضافة إلى حملات توعية أكثر تأثيراً لتغيير نظرة المجتمع تجاه الاعتماد المفرط على الدروس الخصوصية.

المحور الثاني: الإطار الميداني

ويتم تناول الدراسة الميدانية من حيث أهدافها وإجراءاتها ونتائجها:

(١) أهداف الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على التعرف على آراء خبراء التربية والمديرين والمعلمين وأولياء الأمور بالمدارس الإعدادية والإبتدائية بمدينة دمياط الجديدة حول أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية. إجراءات الدراسة الميدانية

(٢-١) مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في خبراء التربية والمديرين والمعلمين وأولياء أمور الطلاب بالمدارس الإعدادية والإبتدائية بمدينة دمياط الجديدة. ويتوقف إلى حد كبير نجاح الدراسة الميدانية، وتحقيقها لأهدافها على حسن اختيار العينة، فالعينة الممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلاً جيداً، تساعد في الحصول على نتائج صحيحة وواضحة.

ويصعب على الباحث في كثير من الأحيان، عند دراسة ظاهرة ما في مجتمع معين، أن يقوم بدراسة هذه الظاهرة مستعيناً بجميع أفراد ذلك المجتمع، فقد يتعذر أو يستحيل اختيار أو ملاحظة جميع هؤلاء الأفراد تحت ظروف مضبوطة، لذلك فإنه عادة ما يقوم الباحث باختيار عينة ممثلة لأفراد المجتمع الأصلي، وهو في اختياره هذا يحاول أن يجعل كل الصفات والخصائص الممثلة للمجتمع الأصلي متوفرة في العينة، والتي يأخذها في حدود الوقت، والجهد، والإمكانات المتوفرة لديه، ويبدأ بدراستها وتعميم صفاتها على المجموع.

يتكون مجتمع الدراسة من خبراء التربية بالإدارة التعليمية بدمياط الجديدة ومديري المدارس الإبتدائية والإعدادية ومعلميها بدمياط الجديدة، وقد تم إختيار المرحلة الإبتدائية والإعدادية على إعتبار أن مناهج

المرحلة الثانوية تتميز بالصعوبة أكثر من المراحل السابقة، كما أنها تمهد للإلتحاق بالجامعة، وهذا يعطيها أهمية أكثر ومبرر للطالب للحصول على درس خصوصي، لذلك لم يشملها الباحثين بالدراسة. وقد تكون مجتمع الدراسة من (٢١) خبير تربوي بالإدارة التعليمية، وعدد (١٢) مدير لمدارس المرحلة الابتدائية، وعدد (١١) مدير لمدارس المرحلة الإعدادية، وقد بلغ عدد مدرّس المرحلة الابتدائية (٤٤٤)، وعدد مدرّس المرحلة الإعدادية بلغ (٣٨٠). ويوضح الجدول (١) ذلك التوزيع .

جدول (١) توزيع عينة الدراسة ونسبة تمثيلها للمجتمع الأصلي

الفئة	المجتمع الأصلي	العينة المختارة	نسبة المئوية
وكيل وزارة	١	١	%١٠٠
مدير إدارة (خبير تربوي)	٢١	٨	%٣٨
مدير مدرسة	٢٣	٨	%٣٤,٧
معلم	٨٢٤	٣٣	%٤
الإجمالي	٨٦٩	٥٠	%٥,٨

ويوضح الجدول السابق إختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية فكانت كالتالي: عدد (٨) خبير تربوي بالإدارة التعليمية (وكيل وزارة ومدير إدارة) بنسبة (٣٨%) من المجتمع الأصلي للدراسة، وعدد (٨) مدير مدرسة بنسبة (٣٤,٧%) من المجتمع الأصلي للدراسة، وعدد (٣٣) معلم بنسبة (٤%) من المجتمع الأصلي للدراسة، حيث بلغت عينة الدراسة الكلية (٥٠) فرد من خبراء التربية ومديري المدارس والمعلمين. ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع تلك العينة ونسبة تمثيلها للمجتمع الأصلي للدراسة .

جدول (٢) وصف عينة الدراسة من حيث الوظيفة وسنوات الخبرة لدى المعلمين

النسبة %	العدد	البيان	
%١٠٠	١	وكيل وزارة	الوظيفة
%٣٨	٨	مدير إدارة (خبير تربوي)	
%٣٥	٨	مدير مدرسة	
%٤	٣٣	معلمين	
%١٥	٥	أقل من ٥ سنوات	سنوات الخبرة للمعلمين
%٢١	٧	من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات	
%٣٠	١٠	من ١٠ سنوات لأقل من ١٥ سنة	
%٣٤	١١	١٥ سنة فأكثر	

يعرض الجدول السابق وصف عينة الدراسة، وسنوات الخبرة لدى المعلمين، ويتضح من الجدول أن نسبة ١٥% من إجمالي عينة المعلمين بلغ سنوات الخبرة لديهم في مجال العمل من أقل من ٥ سنوات، وأن نسبة (٢١%) من إجمالي عينة المعلمين بلغ سنوات الخبرة لديهم من ٥ لأقل من ١٠ سنوات، كما

أن نسبة ٣٠% منهم كان سنوات الخبرة لديهم من ١٠ إلى ١٥ سنة، وأن نسبة ٣٤ من إجمالي العينة كانت سنوات الخبرة لديهم أكثر من ١٥ سنة.

جدول (٣) وصف عينة أولياء الأمور من حيث عدد الأطفال لديها ونوع المدرسة الملتحق بها الطفل

النسبة %	العدد	البيان
٣٦%	١٨	١
٤٢%	٢١	٢
١٦%	٨	٣
٦%	٣	٤ فأكثر
١٨%	٩	حضانة
٤٠%	٢٠	ابتدائي
٤٢%	٢١	إعدادي

يعرض الجدول السابق وصف لعينة أولياء الأمور، ويتضح من الجدول أن نسبة ٣٦% من إجمالي العينة لديهم طفل واحد في مراحل التعليم، وأن نسبة ٤٢% من إجمالي العينة لديهم طفلين في مراحل التعليم، ونسبة ١٦% لديهم ثلاثة أطفال، ونسبة ٦% منهم لديهم أربعة أبناء فأكثر، كما يتضح من الجدول أن نسبة ١٨% من إجمالي العينة لديهم أطفال يحصلون على درس خصوصي في مرحلة الحضانة، وأن نسبة ٤٠% لديهم أطفال يحصلون على دروس خصوصية بالمرحلة الابتدائية، ونسبة ٤٢% لديهم أطفال يحصلون على دروس خصوصية بالمرحلة الإعدادية.

وقام الباحثين بتطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة، بهدف التأكد من صدق وثبات الأداة. ثم تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث بلغ حجمها (١١) من مديري مدارس الثانوية العامة بمحافظة دمياط، كما بلغ حجمها (٨٨) من العاملين بمدارس الثانوية العامة بمحافظة دمياط وقد تم توزيع (١٥٠) استبانة عليهم، تم تجميع (١١٠) استبانة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد (٢٢) استبانة، لعدم جدية الإجابة عنها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (٨٨) استبانة بنسبة بلغت (٥٨,٧%) بالنسبة للعدد الكلي للاستبانات التي تم توزيعها.

(٢-٢) أداة الدراسة الميدانية

تتعدد الأدوات التي يستخدمها الباحثون في الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع معين، وفي ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة الميدانية إلى تحقيقها قام الباحثين بتصميم استبانة: وجهت لخبراء التربية والمديرين والمعلمين وأولياء الأمور بالمدارس الإعدادية والابتدائية بمدينة دمياط الجديدة وذلك بهدف التعرف على آرائهم حول أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.

أ) بناء وتصميم أداة الدراسة:

مر إعداد الاستبانة بعدة خطوات إجرائية بدءاً من تحديد الهدف كما سبق وحتى تحديد صدقها وثباتها.

ب) التقدير الكمي للأداء:

تم تحديد أسلوب الإجابة عن الإستبانة بوضع علامة (✓) أمام التقدير المناسب لمستوى الموافقة، وقد تم تحديد التقدير الكمي لمستوى الأداء لكل ممارسة بمقياس التقدير الثلاثي وفقاً لوثيقة المستويات المعيارية (وثيقة المستويات المعيارية ٢٠١٢)، بتقسيم كل مكون سلوكي إلى ثلاثة مستويات (١-٣) تحدد درجة ومستوى الموافقة، بحيث يدل المستوى الثالث على الموافقة التامة، والمستوى الثاني على الموافقة بدرجة متوسطة ويدل المستوى الأول على عدم الموافقة على العبارة وعدم وجودها على أرض الواقع.

جدول (٤) مقاييس مستوى الأداء الثلاثي المستخدم بالدراسة

الرأي	الموافقة التامة	موافقة بدرجة متوسطة	غير موافق
الوزن	٣	٢	١
المتوسط المرجح	٣-٢,٣٤	٢,٣٣-١,٦٧	١,٦٦-١

ج- صياغة بنود الإستبانة:

تعددت المصادر التي اعتمدت عليها الباحثين لتحديد وصياغة أهم أسباب تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية، وذلك كالتالي:

١. مسح الأدبيات التربوية التي تناولت ظاهرة الدروس الخصوصية وأسباب انتشار وتفشي تلك الظاهرة في كافة مراحل التعليم وفي كل المستويات الإجتماعية والإقتصادية للأسر، والقوانين والقرارات التي تناولت مشروع مدارس بدون دروس خصوصية.
 ٢. قوائم بطاقات الملاحظة والإستبيانات التي تناولت أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، والتي خلصت لها بعض الدراسات السابقة وتم تحكيمها.
- وقد تم الإسترشاد بتلك المصادر في بناء وصياغة عبارات الاستبانة.

حساب صدق وثبات الأداة (الإستبانة):

مرت عملية ضبط الأداة بالمراحل التالية:

١- حساب صدق الأداة:**أ- صدق المحكمين:**

تم عرض إستمارات الإستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة في المجال من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين، والمسؤولين من الخبراء التربويين في الإدارة التعليمية والذي بلغ عددهم

(١٠) محكمين، وذلك للتأكد من صلاحية فقراتها ووضوح أهدافها، بإبداء الرأي فيها من حيث إختيار مفرداتها والصياغة الإجرائية للمفردات، ومدى وضوح العبارات التي تصف الأداء، وسلامة التقدير الكمي، وقد أبدى المحكمون رأيهم وإقتراحاتهم، أخذها الباحثين في الإعتبار، كما تم إجراء دراسة إستطلاعية على عينة من الخبراء والمديرين والمعلمين وأولياء الأمور بلغ عددهم (٣٠)، وكان من نتيجة آراء المحكمين وعينة الدراسة الإستطلاعية، دمج بعض العبارات الفرعية مع الأخرى، وإعادة صياغة بعضها بأسلوب واضح ومحدد وحذف بعضها-الذي اختلفت فيه الآراء- ليصبح عدد مفردات الاستبانة (١٦) عبارة (سؤال) بدلا من (٢٩).

ب- ثبات وصدق الأداة .

تم حساب معامل ثبات الفا كرونباخ ومعامل الصدق الذاتي للحكم على جودة الاستبانة وأنهما ملائمتين لتحقيق الهدف المستخدم من أجله.

معامل ثبات الفا كرونباخ:

تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha) لأداء الدراسة (استمارة الإستبيان)، حيث يعرض الجدول رقم (1) معاملي الثبات والصدق لأسئلة الاستقصاء.

وباستعراض الجدول رقم (١) يتضح أن قيم معامل الثبات مقبولة لجميع الأسئلة، حيث تضمنت كل قائمة مجموعة من الأسئلة تأخذ شكل ليكرت الثلاثي، وبلغت قيمة معامل الثبات للاستبانة (٠,٦٩٢) وهي قيمة مقبولة.

الصدق الذاتي:

حيث أن قيمة معامل الصدق هي الجذر التربيعي لقيم معامل الثبات، وباستعراض جدول (٥) بلغت قيمة معامل الصدق (٠,٨٣٢) وهي قيمة جيدة تدل على صدق الاستبانة.

جدول (٥) معاملي الثبات والصدق للاستبانة

معامل الصدق	معامل الثبات (Alpha)*
٠,٨٣٢	٠,٦٩٢

وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لتحقيق الهدف من البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم المخرجات على المجتمع ككل.

الأساليب الإحصائية المستخدمة ومعالجتها:

بعد ترميز وتفرغ البيانات، تم استخدام الاصدار الثاني والعشرين من البرنامج الاحصائي (SPSS) Statistical Package for Social Sciences في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الاستمارتين (استمارة الخبراء والمديرين والمعلمين واستمارة أولياء الأمور) على النحو التالي:

أولاً: ثبات وصدق أداة الدراسة

ثانياً: وصف عينة الدراسة

ثالثاً: التوزيع التكرارى لأراء عينة الدراسة حول الاسئلة

ونتناول كل عنصر من العناصر السابقة بشيء من التفصيل كما يلي:

(٢) التوزيع التكراري لآراء عينة الدراسة حول الأسئلة

جدول (٦) استجابات عينة الدراسة حول آراء خبراء التربية والمديرين والمعلمين وأولياء الأمور حول أسباب انتشار الدروس الخصوصية

م	العبارة	الاستجابة			المتوسط المرجح	الوزن النسبي	الاتجاه	الترتيب
		أوافق بشدة	أوافق إلى حد ما	لا أوافق				
١	صعوبة المناهج في العديد من المواد الدراسية.	التكرار	٨٥	١٦	٩	٢,٦٩	أوافق بشدة	٦
		%	٧٧,٢	١٤,٥	٨,٢			
٢	استخدام المعلمون بالمدارس لطرق تقليدية لا تحفز الطلاب على الفهم والاستيعاب.	التكرار	٨٦	١٢	١٣	٢,٦٨	أوافق بشدة	٧
		%	٧٨,٢	١٠,٩	١١,٨			
٣	كثافة الفصول لا تتيح الفرصة للمعلم لمتابعة كل طالب وفقا لمستواه العقلي والمعرفي.	التكرار	٨٩	١٣	٨	٢,٨١	أوافق بشدة	١
		%	٨٠,٩	١١,٨	٧,٣			
٤	وقت الحصة غير كافي لشرح محتوى الدرس	التكرار	٨١	١٩	١٠	٢,٦٥	أوافق بشدة	٨
		%	٧٣,٦	١٧,٣	٩,١			
٥	يعمل معلم الدرس الخصوصي على توصيل المعلومة للطلاب بأكثر من طريقة حتى يفهم	التكرار	٨٧	١٥	٨	٢,٧٢	أوافق بشدة	٤
		%	٧٩,١	١٣,٦	٧,٣			
٦	يحرص المدرس الخصوصي على متابعة الواجبات والعقاب على التقصير في أدائها. مما يدفع الطالب للمذاكرة	التكرار	٩٠	١١	٩	٢,٧٤	أوافق بشدة	٣
		%	٨١,٨	١٠	٨,٢			
٧	يحدد معلم الدرس الخصوصي جوانب القوة والضعف لدى الطالب حتى يتمكن من مساعدته	التكرار	٨٠	٢٤	١٦	٢,٧٦	أوافق بشدة	٢
		%	٧٢,٧	٢١,٨	١٤,٥			
٨	رغبة ولي الأمر في حصول الابن على أعلى الدرجات.	التكرار	٨٨	١١	١١	٢,٧	أوافق بشدة	٥
		%	٨٠	١٠	١٠			
٩	تعود الأبناء على الدروس	التكرار	٨٥	١١	١٤	٢,٦٥	أوافق	٨

م	العبارة	الاستجابة			المتوسط المرجح	الوزن النسبي	الاتجاه	الترتيب
		أوافق بشدة	أوافق إلى حد ما	لا أوافق				
		%						
١٠	ضعف أداء بعض المعلمين	التكرار	٧٧,٢	١٠	١٢,٧	٨٩,٦٧	أوافق بشدة	٦ مكرر
		%	٧٧,٢	١٤,٥	٨,٢			
١١	التقرب من معلم الفصل للحصول على درجات أعلى (أعمال السنة).	التكرار	٧٩	١٩	١٢	٨٧	أوافق بشدة	١٠
		%	٧١,٨	١٧,٣	١٠,٩			
١٢	عدم وجود حصص تقوية جادة وجذابه بالمدرسة	التكرار	٨٧	١٥	٨	٩٠,٦٧	أوافق بشدة	٤ مكرر
		%	٧٩,١	١٣,٦	٧,٣			
١٣	يعمل معلم الدرس الخصوصي على مراجعة الواجبات أول بأول	التكرار	٨٥	١٣	٨	٨٧,٦٧	أوافق بشدة	٩
		%	٧٧,٣	١١,٨	٧,٣			
١٤	يشجع بعض المعلمون التلاميذ على التغيب عن المدرسة ليتفرغوا للدروس الخصوصية	التكرار	٧٩	١٩	١٢	٨٧	أوافق بشدة	١٠ مكرر
		%	٧١,٨	١٧,٣	١٠,٩			
١٥	يتعمد بعض المدرسون الإهمال أثناء الحصة ليُجبر الطالب على الدرس الخصوصي.	التكرار	٨٧	١٥	٨	٩٠,٦٧	أوافق بشدة	٤ مكرر
		%	٧٩,١	١٣,٦	٧,٣			
١٦	سعي بعض المعلمين إلى إيجاد مصادر إضافية للدخل وتحسين مستوياتهم المعيشية	التكرار	٨٥	١١	١٤	٨٨,٣٣	أوافق بشدة	٨ مكرر
		%	٧٧,٣	١٠	١٢,٧			
أسباب انتشار الدروس الخصوصية					٢,٦٩	٨٩,٦٧	أوافق بشدة	

يبين الجدول السابق والمتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لآراء أفراد عينة الدراسة نحو عبارات أسباب انتشار الدروس الخصوصية، وتراوحت قيم المتوسط الحسابي لهذه العبارات ما بين (٢,٦١ - ٢,٨١) وتراوحت الأوزان النسبية ما بين (٨٧% - ٩٣,٦٧%). وجاء أسباب انتشار الدروس الخصوصية ككل من خلال آراء أفراد عينة البحث في مستوى متحقق بدرجة أوافق بشدة بمتوسط حسابي (٢,٦٩) ووزن نسبي (٨٩,٦٧%). وقد جاء ترتيب عبارات أسباب انتشار الدروس الخصوصية على النحو التالي من حيث الأهمية:

١. كثافة الفصول لا تتيح الفرصة للمعلم لمتابعة كل طالب وفقاً لمستواه العقلي والمعرفي.
٢. يحدد معلم الدرس الخصوصي جوانب القوة والضعف لدى الطالب حتى يتمكن من مساعدته.
٣. يحرص المدرس الخصوصي على متابعة الواجبات والعقاب على التقصير في أدائها. مما يدفع الطالب للمذاكرة.
٤. يعمل معلم الدرس الخصوصي على توصيل المعلومة للطالب بأكثر من طريقة حتى يفهم.
 - عدم وجود حصص تقوية جادة وجذابة بالمدرسة.
 - يعتمد بعض المدرسون الإهمال أثناء الحصة ليُجبر الطالب على الدرس الخصوصي.
 - ٥. رغبة ولي الأمر في حصول الابن على أعلى الدرجات.
 - ٦. صعوبة المناهج في العديد من المواد الدراسية.
 - ضعف أداء بعض المعلمين.
 - ٧. استخدام المعلمون بالمدارس لطرق تقليدية لا تحفز الطلاب على الفهم والاستيعاب.
 - ٨. وقت الحصة غير كافي لشرح محتوى الدرس.
 - تعود الأبناء على الدروس الخصوصية منذ التحاقهم بالمدرسة.
 - سعي بعض المعلمين إلى إيجاد مصادر إضافية للدخل وتحسين مستوياتهم المعيشية.
 - ٩. يعمل معلم الدرس الخصوصي على مراجعة الواجبات أول بأول.
 - ١٠. التقرب من معلم الفصل للحصول على درجات أعلى (أعمال السنة).
 - يشجع بعض المعلمون التلاميذ على التغيب عن المدرسة ليتفرغوا للدروس الخصوصية.

من العرض السابق لنتائج الدراسة الميدانية يتضح التالي:

أن انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في المجتمع المصري يعود إلى عدة أسباب متداخلة، ترتبط بالمنظومة التعليمية، والمعلمين، وأولياء الأمور. فمن أبرز هذه الأسباب ضعف مستوى التعليم داخل بعض المدارس، حيث تعاني العديد منها من ازدحام الفصول، قلة الموارد التعليمية، وعدم توفر بيئة دراسية مناسبة تساعد الطلاب على الفهم والاستيعاب، مما يدفعهم إلى البحث عن بدائل خارجية. كذلك، يعاني المعلمون من تدني الرواتب، مما يجعل الدروس الخصوصية مصدر دخل ضروري لهم، ويؤدي ذلك أحياناً إلى تقليل اهتمامهم بشرح المناهج داخل الفصل، لخلق طلب على الدروس الخاصة. أضف إلى ذلك، طبيعة المناهج الدراسية المعتمدة على الحفظ والتلقين بدلاً من الفهم، مما يجعل الطلاب بحاجة إلى دعم إضافي لاستيعاب المحتوى الدراسي، خصوصاً في المواد العلمية. أيضاً، يلعب أولياء الأمور دوراً رئيسياً في تقشي الظاهرة، حيث يعتقدون أن الدروس الخصوصية ضرورية لضمان نجاح أبنائهم، خاصة مع شدة المنافسة في الثانوية العامة والجامعات. وتفاقم هذا

الاعتقاد بسبب الضغط المجتمعي والخوف من الفشل الدراسي، مما يجعل الكثير من الأسر تعتبر الدروس الخصوصية جزءاً لا غنى عنه من العملية التعليمية. للقضاء على هذه الظاهرة، يجب على الدولة اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية، مثل تحسين جودة التعليم داخل المدارس، وزيادة رواتب المعلمين، وتطوير أساليب التدريس، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، مع توعية المجتمع بأن النجاح لا يعتمد فقط على الدروس الخصوصية، بل على تطوير مهارات الطالب وتحفيزه على التعلم الذاتي.

وكان من أهم الاقتراحات المقدمة بالأسئلة المفتوحة لمواجهة تلك المشكلة، جعل بيئة المدرسة جاذبة للتلميذ بتقليل كثافة التلاميذ بالفصول وتفعيل الأنشطة الفنية والرياضية والثقافية بالمدرسة لتحقيق النمو الشامل المتكامل للتلميذ وليس التركيز على الجانب المعرفي فقط، وتغيير الأساليب التقليدية في الشرح والإمتحانات والتي تعتمد على الحفظ، وتغيير نظم القبول بالجامعات وعدم إقتصارها على مجموعة درجات فقط، حتى لا يكون الهدف الأول والأخير للطالب وولي الأمر هو جمع أكبر كم من الدرجات بأي طريقة لضمان الالتحاق بالكليات المرموقة.

ويتناول الباحثين في الجزء التالي بالبحث التصور المقترح لتفعيل مشروع مدارس بدون دروس خصوصية وتطوير المدرسة لجعلها بيئة فاعلة وجاذبة للتلميذ لمواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية. المحو الثالث: تصور مقترح لتطوير عناصر ومكونات المؤسسة التعليمية (المدرسة) لتفعيل أدوارها التربوية والحد من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.

فلسفة التصور المقترح

يعتمد التصور المقترح على فلسفة تربوية شاملة تستند إلى مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تعزيز دور المدرسة كمؤسسة تعليمية قادرة على تحقيق أهدافها التربوية بكفاءة دون الحاجة إلى الدروس الخصوصية. كما يرتكز هذا التصور على رؤية متكاملة تهدف إلى جعل المدرسة بيئة تعليمية جاذبة وفعالة، بحيث توفر للطلاب جميع المتطلبات اللازمة لتحقيق النجاح الأكاديمي دون الحاجة إلى الاعتماد على الدروس الخصوصية. وتقوم هذه الفلسفة على إعادة بناء دور المدرسة كمؤسسة تعليمية وتربوية قادرة على تحقيق الأهداف التعليمية بكفاءة وعدالة.

وتقوم فلسفة التصور المقترح على الآتي:

- تبني استراتيجيات تدريس تراعي تنوع أساليب التعلم بين الطلاب وتقديم دعم إضافي للطلاب الذين يحتاجون إلى مساعدة دون الحاجة إلى دروس خصوصية.
- تبني طرق تقييم حديثة تعتمد على قياس الفهم العميق بدلاً من الأسئلة النمطية التي تشجع على الحفظ والاستذكار المؤقت.

- تشجيع التعاون بين المدرسة، الأسرة، والمجتمع في دعم العملية التعليمية والحد من انتشار الدروس الخصوصية.
- تصميم مناهج تتماشى مع احتياجات الطلاب وسوق العمل، مما يجعل التعلم أكثر ارتباطاً بواقعهم اليومي.
- تصميم مناهج تعليمية وأساليب تقييم تركز على الفهم والاستيعاب بدلاً من الامتحانات المرهقة التي تدفع الطلاب إلى البحث عن دعم خارجي.
- تعزيز طرق التدريس القائمة على المشاركة الفعالة، والاستكشاف، والتفكير الناقد بدلاً من الحفظ والتلقين.
- توفير الحوافز المناسبة للمعلمين لضمان تقديم دروس ذات جودة عالية داخل المدرسة، مما يقلل من الحاجة إلى الدروس الخصوصية.
- توفير منصات تعليمية رقمية تساعد الطلاب على الفهم الذاتي دون الحاجة إلى دروس خصوصية.
- خلق بيئة مدرسية تحفز الطلاب على التعلم من خلال أساليب تعليمية ممتعة وملهمة.
- دعم المعلمين ببرامج تدريبية مستمرة ترفع من كفاءتهم في التدريس والتعامل مع احتياجات الطلاب التعليمية.
- ضمان توفير فرص تعلم متكافئة لجميع الطلاب بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.
- غرس قيم الاجتهاد، الاعتماد على النفس، والثقة بالقدرات الشخصية لدى الطلاب بدلاً من الاتكالية على المعلمين الخصوصيين
- نشر الوعي بأهمية التعليم المدرسي كوسيلة رئيسية للتعلم، وكسر الاعتقاد السائد بأن الدروس الخصوصية ضرورية للنجاح الأكاديمي.
- وضع لوائح وأنظمة تحد من انتشار الظاهرة سواء داخل المدرسة أو خارجها.
- يجب أن تكون المدرسة المصدر الأساسي للمعرفة، حيث توفر بيئة تعليمية محفزة تشمل استراتيجيات تدريس متطورة وأساليب تقييم عادلة.

منطلقات التصور المقترح

ينطلق التصور المقترح مما يلي:

- إعادة مكانة المدرسة في تقديمها تعليم ذو جودة عالية.
- إعادة مكانة المعلم بين الطلاب.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعلم من خلال تحسين بيئة التعليم المدرسي.
- ترسيخ ثقافة التعليم التفاعلي والتعاوني بدلاً من الاعتماد على التلقين والحفظ.

- تطوير نظم الحوافز للمعلمين لضمان تقديم تعليم متميز داخل الفصول الدراسية.
- تعزيز دور المدرسة في بناء القيم الإيجابية التي تدعم التعلم الذاتي.
- التعليم حق للجميع، ويجب أن يكون متاحًا بجودة عالية دون الحاجة إلى مصادر خارجية غير رسمية.
- توفير الدعم النفسي والتربوي للطلاب الذين يواجهون صعوبات دراسية دون اللجوء إلى الدروس الخصوصية.
- خلق بيئة مدرسية محفزة ترفع دافعية الطلاب للتعلم داخل الصفوف.
- الدروس الخصوصية تؤثر على العدالة التعليمية وتخلق فجوات بين الطلاب من طبقات اجتماعية مختلفة.
- رؤية الدولة في التصدي لظاهرة الدروس الخصوصية والعمل على الحد منها.
- المدرسة هي المؤسسة التربوية الرسمية المسؤولة عن التعليم والتنشئة.
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب من خلال استراتيجيات تعليمية متنوعة داخل الصف.
- مواكبة العالم في التصدي لظاهرة الدروس الخصوصية.
- وضع سياسات رقابية تحد من ظاهرة الدروس الخصوصية داخل المدرسة وخارجها.

أهداف التصور المقترح

- يهدف التصور المقترح إلى تعزيز دور المدرسة كمؤسسة تعليمية قادرة على تلبية احتياجات الطلاب التعليمية والتربوية دون الحاجة إلى الدروس الخصوصية. ومن خلال الفلسفة التي يقوم عليها التصور المقترح يمكن تحديد الأهداف التي ترمي التصور المقترح لتحقيقها فيما يلي::
- إيجاد حلول مناسبة للحد من الآثار السلبية لظاهرة الدروس الخصوصية.
- تحديث المناهج الدراسية بحيث تكون أكثر ارتباطًا بواقع الطلاب وأكثر قدرة على إثارة اهتمامهم.
- تحسين بيئة العمل للمعلمين وتقديم حوافز لهم لتحسين جودة التدريس داخل الفصول الدراسية.
- تحسين جودة العملية التعليمية داخل المدرسة لضمان تحقيق الأهداف التربوية دون الحاجة إلى مصادر تعليمية خارجية.
- تحقيق العدالة في فرص التعلم بين جميع الطلاب بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير استراتيجيات التقييم التي تعتمد على الفهم العميق بدلاً من الحفظ والتلقين.
- تطوير مصادر تعليمية مجانية توفر شروحات إضافية تساعد الطلاب على الفهم والاستيعاب دون الحاجة إلى دروس خصوصية.
- تعزيز التعلم الذاتي وتنمية مهارات التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب.

- تعزيز ثقافة الاعتماد على المدرسة كمصدر أساسي للتعلم وتقليل الاعتماد على الدروس الخصوصية.
- تعزيز ثقة الطلاب في قدراتهم الأكاديمية وتقليل القلق المرتبط بالامتحانات والتحصيل الدراسي.
- تفعيل دور الإشراف التربوي لضمان التزام المعلمين بتقديم تعليم عالي الجودة داخل المدرسة.
- تنوع أساليب التدريس لجعل التعلم أكثر جاذبية وتحفيزاً للطلاب.
- توطيد العلاقة بين المدرسة وأولياء الأمور لضمان دعم الطلاب أكاديمياً ونفسياً داخل المدرسة.
- توظيف التكنولوجيا في التعليم من خلال المنصات الرقمية والتعلم الإلكتروني لدعم الطلاب خارج أوقات الدوام المدرسي.
- توفير الدعم الأكاديمي والنفسي للطلاب الذين يعانون من صعوبات دراسية.
- زيادة دافعية الطلاب للتعلم داخل المدرسة من خلال بيئة تعليمية مشجعة ومحفزة.
- وضع آليات رقابة صارمة على ظاهرة الدروس الخصوصية داخل المدرسة وخارجها.

مقومات التصور المقترح

- يستند التصور المقترح إلى مقومات متعددة تهدف إلى تحسين جودة التعليم المدرسي، وزيادة دافعية الطلاب للتعلم، وتعزيز ثقة المجتمع في المدرسة كمؤسسة تعليمية قادرة على تلبية احتياجات الطلاب دون الحاجة إلى الدروس الخصوصية. ولضمان نجاح التصور المقترح في الحد من ظاهرة الدروس الخصوصية، يجب أن يستند إلى مجموعة من المقومات الأساسية التي تضمن فعاليتها واستدامتها. وفيما يلي أبرز هذه المقومات:
- تحسين أساليب التقويم بحيث تقيس الفهم والاستيعاب بدلاً من الحفظ والتلقين، مما يقلل الحاجة إلى الدروس الخصوصية.
 - تحسين بيئة العمل للمعلمين عبر توفير حوافز مالية ومعنوية تعزز التزامهم بجودة التدريس داخل الصفوف.
 - تحسين جودة التدريس داخل المدرسة من خلال تبني أساليب تدريس حديثة وتفاعلية تعزز الفهم العميق لدى الطلاب.
 - تدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا في التدريس، مما يجعل العملية التعليمية أكثر كفاءة وجاذبية.
 - تشديد الرقابة على الدروس الخصوصية من خلال وضع لوائح وأنظمة تمنع انتشارها سواء داخل المدرسة أو خارجها.
 - تطوير المناهج الدراسية لتكون أكثر ارتباطاً بحياة الطلاب واحتياجاتهم، ولتجنب الحشو الزائد الذي يدفع الطلاب للبحث عن دروس خصوصية.

- تعزيز التعاون بين المدرسة وأولياء الأمور لضمان متابعة الطلاب أكاديميًا داخل المدرسة بدلاً من اللجوء إلى المعلمين الخصوصيين.
- تعزيز دور المدرسة كمصدر رئيسي للتعليم من خلال بناء ثقة الطلاب وأولياء الأمور في جودة التعليم المدرسي.
- تفعيل دور الإشراف التربوي لمتابعة أداء المعلمين والتأكد من تقديم تعليم متميز يقلل الحاجة إلى الدروس الخصوصية.
- تنويع استراتيجيات التعليم لتشمل التعلم النشط، التعلم القائم على المشروعات، والتعلم التعاوني، مما يجعل العملية التعليمية أكثر جاذبية.
- توظيف التكنولوجيا في التعليم من خلال إنشاء منصات تعليمية رقمية توفر شروحات ودروس تقوية للطلاب مجانًا.
- توفير دعم أكاديمي ونفسي للطلاب الذين يعانون من صعوبات دراسية، مثل تقديم دروس تقوية مجانية داخل المدرسة.
- توفير مصادر تعليمية تفاعلية مثل الفيديوهات التعليمية، الاختبارات الإلكترونية، والكتب الرقمية التي تساعد الطلاب على التعلم الذاتي.
- زيادة دافعية الطلاب للتعلم داخل المدرسة عبر بيئة تعليمية محفزة ومشجعة.
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب من خلال خطط تعليمية تراعي التنوع في القدرات والاهتمامات.
- نشر الوعي بخطورة الدروس الخصوصية عبر الحملات التوعوية التي تبين آثارها السلبية على التحصيل العلمي والتكافؤ التعليمي.

محاور التصور المقترح

(١) تفعيل مشروع مدارس بدون دروس خصوصية

- في ضوء نتائج الدراسة الميدانية. تُركز الدراسة الحالية على ضرورة تفعيل مشروع مدارس بدون دروس خصوصية وفقاً للخطة الموضوعية والأهداف المقترحة التالية:
- ١- تشغيل خريجي كليات التربية (الذين لم يتم تعيينهم) في تنفيذ المشروع، حيث أنهم لا يستطيعون الحصول على وظائف تتناسب مع مؤهلهم فيلجأون إلى إعطاء دروس خصوصية للتلاميذ.
 - ٢- توعية أولياء الأمور بفكرة وأهداف المشروع حتى يكونوا على دراية وعلم تام بأهميته وجدية تطبيقه.
 - ٣- توعية الطلاب بفكرة وأهداف المشروع وتشجيعهم على الإقبال على المشاركة والابتعاد عن الدروس الخصوصية وذلك بتوفير الحوافز والمميزات التي تجعل الطلاب تقبل على مجموعات التقوية بالمدرسة مثل تقليل عدد المجموعة وحرية اختيار المعلم.
 - ٤- مشاركة أولياء الأمور بإبداء آرائهم ومقترحاتهم في تنفيذ وتطبيق المشروع.

- ٥- توفير الإمكانات والتجهيزات المادية والبشرية حتى تكون ملائمة لتنفيذ وتطبيق المشروع.
- ٦- توعية أولياء الأمور بالأضرار التي سوف تلحق بالأبناء من الاعتماد على الدروس الخصوصية.
- ٧- توفير الحوافز المادية والمعنوية المناسبة للمعلمين المشاركين بالمشروع حتى يقبلوا على الاشتراك في التنفيذ.

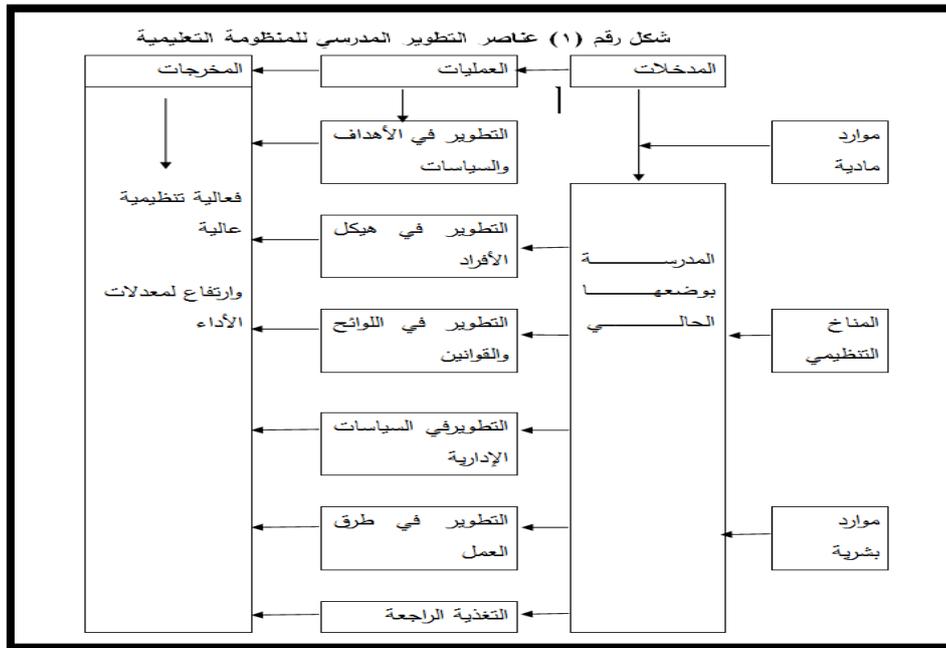
نظام العمل بالمشروع داخل المدارس

- تفتح المدرسة أبوابها للطلاب فترة مسائية من الساعة الخامسة إلى السابعة مساءً أو من السادسة إلى الثامنة، حسب ظروف كل منطقة، لرعاية الموهوبين ورفع مستوى الطلاب المتأخرين دراسياً، وذلك من يوم الأحد إلى الأربعاء، وتحديد يوم الخميس (يوم الإختبارات) حيث يتم وضع بنوك للأسئلة والإمتحانات والتدريبات لتقييم ماتم شرحه خلال الأسبوع.
 - تفتح المدرسة أبوابها للطلاب يوم السبت من كل أسبوع من الساعة التاسعة صباحاً حتى الواحدة ظهراً، وذلك لممارسة الأنشطة والمجالات ورعاية الموهوبين والمتفوقين، وإعداد مسابقات بين التلاميذ وبعضهم لتنمية مهاراتهم وتشجيعهم على الإستدكار وتحفيزهم على الاستمرار في المشروع وتوفير الحوافز المادية والمعنوية لمن يتقدم في المستوى.
 - توضع ضوابط للعمل خاصة في الفترة المسائية ويوم السبت وذلك لضمان استمرار المشروع وذلك كالتالي:
 - حصر غياب وحضور القائمين بالتدريس والتلاميذ في كل فترة.
 - إعداد لجان متخصصة لمتابعة القائمين بالتدريس متابعة دورية، بالإضافة إلى إعداد إختبارات (شفوية وتحريية) لعينات عشوائية من التلاميذ لكل مادة دراسية للتعرف على مستواهم العلمي، ومدى إستفادتهم علمياً من هذا المشروع، وإعداد تقارير بذلك.
 - يجب على الإدارة التعليمية وضع نظام لمتابعة المدرسة خلال الفترة المسائية ويوم السبت أيضاً.
- ولتلافي العقبات التي تحول دون تنفيذ المشروع يرى الباحثين ضرورة:**
- ١- دراسة المشروع حتى يأخذ طابع الجدية في التنفيذ والتطبيق بصورة أفضل من السابقة، مع مراعاة إشراك خريجي كليات التربية (غير المعينين) في تنفيذ المشروع.
 - ٢- يتم إختيار هؤلاء الخريجين للعمل بالمشروع بعد عمل إختبارات لهم للتأكد من مستواهم العلمي والمهارى وكفائتهم كمعلمين حتى تتحقق أهداف المشروع، ويكون هناك بدائل متوفرة من المدرسين حتى لايتوقف المشروع.
 - ٣- يؤكد الباحثين على ضرورة تطبيق نظام المحاسبة لكل من المعلم والطالب إذا تغيب عن الحضور والمشاركة، حتى يأخذ طابع الجدية ويحقق أهدافه.
 - ٤- توفير حوافز مادية ومعنوية مناسبة للمشاركين في المشروع لتشجيعهم على الإستمرار.

(٢) ثانياً: التطوير التربوي للمدرسة وتفعيل أدوارها للحد من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية التطوير المدرسي هو تلك الجهود المخططة التي يبذلها أفراد مجتمع المدرسة لتطوير الممارسات في مجالات العمل المدرسي المختلفة والارتقاء بمستوى الأداء على مستوى المعايير القومية للتعليم، بهدف تحسين فرص تعليم التلاميذ والإرتقاء بمستويات أدائهم. والتطوير المدرسي من التغيرات التي تحدث في نظام تعليمي معين، بقصد زيادة فعاليته أو جعله أكثر استجابة لحاجات المجتمع ومطالبه والمتغيرات العالمية المعاصرة. وقد يكون التطوير جزئياً ليشمل جانباً من النظام، مما يجعله تجديداً، كإدخال مستحدثات جديدة في إدارة التعليم، أو قد يكون التطوير جديراً شاملاً للنظام التعليمي بأهدافه وخطته ومناهجه بما يرقى بهذا التطوير إلى مستوى الإصلاح .

وتتضمن منظومة التطوير بصفة عامة ثلاثة أبعاد:

- البعد البشري: وهم الأفراد الذين يختصون بتخطيط وتنفيذ برامج التطوير
- البعد المؤسسي: والذي يشتمل على مفاهيم ونماذج إدارية متطورة للهياكل التنظيمية وخطط وأساليب التطوير، وسبل تحسين المناخ التنظيمي.
- البعد البيئي (المنظور الإجتماعي): وهو التطلعات المجتمعية المراد تحقيقها والمؤشرات التي تسهم في التطوير أو تعرقله، من تطوير تكنولوجي أو نواحي سكانية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو تربوية. وتتكامل هذه الأبعاد وتترابط وتتفاعل لإحداث العمليات المتنوعة والشاملة لكافة جوانب التطوير المراد تحقيقه. يوضح الشكل التالي عناصر التطوير المدرسي للمنظومة التعليمية.



وتتمثل أهداف التطوير المدرسي، في الآتي:

١. تحسين إنجاز التلاميذ، وجعل بيئة المدرسة بيئة جاذبة لهم.
٢. تحسين فاعلية الجهاز الإداري بالمدرسة، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من القوى البشرية في المدرسة.
٣. توظيف الإمكانيات المتاحة من أجل تحقيق الهدف المنشود.
٤. توفير مناخ من الحرية والعدالة والأخلاق والمساواة، بشكل ييسر التعلم الفعال وينمي روح التعاون والمسؤولية عند الطلاب
٥. جعل التعلم أكثر جاذبية وممتعة للطلاب

وتتمثل أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها قبل البدء في عملية التطوير المدرسي:

١. تفعيل الإدارة المدرسية ودعم العمل الجماعي
 ٢. تحسين الكفايات التكنولوجية لتحسين نوعية التعليم (مخرجات التعليم).
 ٣. حل المشكلات التعليمية والإدارية والتنمية المهنية (معلمين، إداريين، ..).
 ٤. تحسين ظروف ومناخ عمليتي التعليم والتعلم، ورفع الكفاءة المؤسسية.
 ٥. ربط التعليم والتعلم بالحياة والتعاون مع المجتمع المحلي
 ٦. توفير المصادر المادية اللازمة.
- إن عملية النهوض بالمدرسة وتحويلها إلى مؤسسة ناجحة فعالة تواكب العصر، تعتمد بشكل كبير على بناء أرضية مشتركة واسعة يقف على تنفيذها جميع أفراد العمل المدرسي في مختلف الأدوار والمستويات والمواقع يساهمون في تسهيل وإدارة التطوير.

ويتم التغيير والتطوير في ثلاثة جوانب رئيسية هي:

ممارسات المعلمين في الصفوف الدراسية، تغيير في الاتجاهات والمواقف والسلوكيات، تغيير في هيكل وبنية العمل المدرسي، ويقاس التغيير الفعال بما يمكن إحداثه في سلوك، من طلاب ومعلمين وإداريين، والتغيير الحقيقي يجب أن يبدأ باستخدام العقول المبدعة وتقجير الطاقات الكامنة في العقل البشري نحو تحقيق الخير للفرد والجماعة.

مراحل الخطة الشاملة للتطوير المدرسي**(١) التهيئة والإستعداد:**

وهي من أهم مراحل التطوير المدرسي ويتم فيها تشكيل فريق قيادة التطوير والتوعية وبناء ثقافة داعمة للتطوير المدرسي وبناء الخطة الشاملة لتنفيذ مراحل التطوير.

(٢) التقييم الذاتي للمدرسة

وهي مجموعة من الخطوات الإجرائية التي يقوم بها أفراد المجتمع المدرسي، لتقييم مدرستهم بأنفسهم استنادا للمعايير القومية للتعليم في المجالات المستهدفة من خلال جمع المعلومات عن الأداء المدرسي في الوقت الحالي ومقارنتها بالمعايير القومية للتعليم.

(٣) تحديد أولويات التطوير:

وهي حلقة الوصل في التطوير حيث أنها تستهدف تحديد الأولويات التي سوف تركز عليها جهود التطوير، ثم تحديد فجوات الأداء الأشد تأثيرا سلبيا في فرص تعليم التلاميذ.

(٤) تصميم الخطة الإجرائية لتطوير المدرسة:

وهذه المرحلة خاصة تتجاوز فجوات الأداء في مجالات العمل المدرسي بهدف الارتقاء بمستوى الممارسات التعليمية والوصول بها لمستوى المعايير القومية لتحقيق جودة التعليم ويتم تحقيقها من خلال تشكيل فريق العمل في بناء الخطط الفرعية بعدد مجالات العمل، تحديد الجدول الزمني، تحديد الأهداف وتحديد الأدوار والمسئوليات.

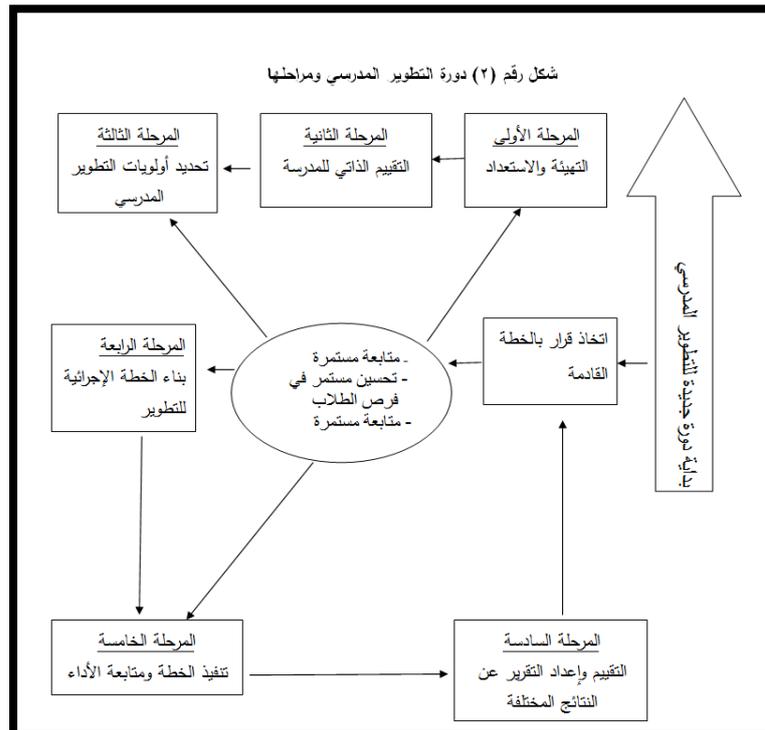
(٥) تنفيذ وإدارة الخطة الإجرائية للتطوير المدرسي:

وهنا يتم وضع الخطة الإجرائية لتطوير المدرسة موضع التنفيذ الفعلي وإدارة ومتابعة الأداء.

(٦) متابعة وتقييم الأداء في تنفيذ الخطة:

وهي المرحلة الأخيرة في عملية التطوير، وتتحقق بتشكيل فريق المتابعة، وتوعية أفراد الفريق بأساليب المتابعة، وتكون المتابعة أربع مرات في العام الدراسي، ومعالجة وتحليل المعلومات، واتخاذ القرارات المناسب.

ويوضح الشكل رقم (٢) دورة التطوير المدرسي ومراحلها



آليات تنفيذ التصور المقترح

لضمان تحقيق التصور المقترح، لابد من وضع آليات تنفيذية واضحة تساهم في تحسين الدور التربوي للمدرسة وتقليل اعتماد الطلاب على الدروس الخصوصية. وتشمل هذه الآليات ما يلي:

(١) آليات تعليمية وتربوية:

- تحسين جودة التدريس عبر تطبيق استراتيجيات تعليمية حديثة مثل التعلم النشط، التعلم القائم على المشروعات، والتعلم التفاعلي.
- تنوع أساليب التقويم بحيث تعتمد على قياس الفهم العميق بدلاً من الحفظ، مثل الاختبارات العملية، والتقويم التكويني المستمر.
- توفير حصص تقوية مجانية داخل المدرسة للطلاب الذين يحتاجون إلى دعم إضافي، بإشراف المعلمين الأكفاء.
- تقليل كثافة المناهج والتركيز على الجوانب التطبيقية لضمان استيعاب أفضل دون الحاجة إلى دعم خارجي.

(٢) آليات اجتماعية وتوعوية:

- إطلاق حملات توعية تستهدف الطلاب وأولياء الأمور حول مخاطر الدروس الخصوصية وتأثيرها السلبي على العملية التعليمية.
- تعزيز التواصل بين المدرسة وأولياء الأمور من خلال الاجتماعات الدورية لمناقشة مستوى الطلاب واقتراح الحلول لدعمهم أكاديميًا.
- تفعيل الأنشطة اللامنهجية مثل المسابقات العلمية والورش التدريبية التي تحفز الطلاب على التعلم الذاتي.
- تقدير الطلاب المتميزين أكاديميًا داخل المدرسة لتشجيع الاعتماد على التعليم المدرسي.

(٣) آليات إدارية ورقابية:

- فرض رقابة صارمة على الدروس الخصوصية داخل المدارس وخارجها من خلال قوانين وتشريعات تمنع انتشارها.
- إعداد تقارير دورية عن مستوى الطلاب وتحليل أسباب ضعف التحصيل الدراسي، مع اتخاذ إجراءات علاجية داخل المدرسة.
- تحسين بيئة العمل للمعلمين من خلال تقديم حوافز مادية ومعنوية تشجعهم على تقديم دروس ذات جودة عالية داخل الفصول الدراسية.
- تفعيل دور الإشراف التربوي لضمان التزام المعلمين بالمعايير التعليمية المعتمدة وتحسين أدائهم.

(٤) آليات تقنية وتطويرية:

- إطلاق منصات تعليمية رقمية توفر شروحات ودروس تقوية مجانية للطلاب، مما يقلل الحاجة إلى الدروس الخصوصية.
- تدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا في التدريس، مثل التعليم المدمج والسبورات الذكية، لجعل الدروس أكثر تفاعلية.
- توفير مكتبة إلكترونية مجانية تحتوي على مصادر تعليمية غنية تساعد الطلاب على التعلم الذاتي.
- استخدام الذكاء الاصطناعي والتطبيقات التعليمية لمتابعة مستوى الطلاب وتقديم توصيات فردية لتحسين أدائهم.

(٥) آليات تحفيزية وتشجيعية:

- تكريم المعلمين المتميزين في تقديم دروس عالية الجودة داخل المدرسة، مما يقلل من إقبالهم على إعطاء دروس خصوصية.
- تحفيز الطلاب على التعلم الذاتي عبر تقديم مكافآت وشهادات تقدير للطلاب الذين يظهرون تقدماً أكاديمياً دون الاعتماد على دروس خصوصية.
- إطلاق مبادرات مدرسية مثل "معلمك في مدرستك" لتشجيع الطلاب على الاستفادة من دعم معلمهم داخل المدرسة.
- تخصيص جوائز للمدارس التي تحقق أعلى معدلات نجاح دون الاعتماد على الدروس الخصوصية.

(٦) آليات عامة لتحسين دور المدرسة

- امتلاك المعلمين لمجموعة من الكفاءات التعليمية التي تمكنهم من الانخراط بفعالية مع الطلاب.
- تزويد المعلمين بالمهارات والمعارف اللازمة لتلبية احتياجات الفصول الدراسية الحديثة.
- قدرة المعلم على تصميم خطط الدروس وتقييم تقدم الطلاب.
- خلق بيئة تعليمية إيجابية يشعر فيها الطلاب بالأمان والدعم من خلال علاقات قوية بين المعلمين والطلاب.
- قدرة المعلمين على فهم واحترام الخلفيات والتجارب المتنوعة لطلابهم.
- ضرورة فهم المعلمين فهماً عميقاً للمحتوى الذي يقومون بتدريسه من أجل نقل المعلومات بشكل فعال إلى الطلاب وتسهيل التعلم.
- تعزيز شعور الطلاب بالاحترام والتقدير والمشاركة.
- تعاون المعلمين مع الآباء وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل دعم نجاح الطلاب.

مقترحات خاصة بالعودة بالمدرسة كمنظومة تعليمية إلى دورها التربوي والتعليمي

١. إعادة الثقة في المؤسسات التعليمية عن طريق تطوير الإدارة المدرسية، حيث أن الإدارة هي رأس أى منظومة، وعقلها الذي يفكر، ويخطط، وينظم.
٢. إيجاد آليات فعالة للمشاركة المجتمعية في أمور التعليم تتمثل في:
 - تفعيل مجالس الآباء والمعلمين والأمناء.
 - عقد إجتماعات دورية وتنظيم ندوات ومؤتمرات داخل المدرسة وخارجها ومشاركة أولياء الأمور في صناعة القرارات التي تتخذها المدرسة
 - تشجيع الأسرة على تدعيم العلاقة بينها وبين المدرسة لمتابعة الأبناء
٣. العمل على استعادة الثقة في المدرسة بتغيير نظام الامتحانات التي تقيس الحفظ والاستظهار فقط
٤. التأكيد على العمل الجماعي لتفجير الطاقات الكامنة لدى التلاميذ، من خلال الأنشطة الصفية داخل الفصل
٥. تفعيل الأنشطة اللاصفية بالمدرسة حتى تكون بيئة تربوية إجتماعية ثقافية جاذبة
٦. يجب على الإدارة المدرسية التربوية أن تضع أمامها الأهداف التربوية الواجب تنفيذها وترسم السياسات، والأساليب في مختلف نواحي النشاط المدرسي لتحقيق تلك الأهداف.
٧. تجويد العملية التعليمية داخل المدرسة حتى لايلجأ الطالب للإستعانة بالدروس الخصوصية، وهذا يتطلب:
 - تفعيل الأنشطة المدرسية الصفية والاصفية وتشجيع الطلاب على المشاركة فيها لما لها من دور إيجابي في جعل المناخ المدرسي مناخا جاذبا للطلاب وحتى لا تكون مجرد ملفات ورقية بالأدراج.
 - الإرتقاء بعناصر ومكونات العملية التعليمية مثل الإرتقاء بالمستوى العلمى والمهنى للمعلم وتطوير المناهج المستخدمة لتتوافق مع التطور العلمى والتكنولوجى المستمر، إستخدام الوسائل والأساليب الحديثة في التدريس وتطوير بيئة التعلم حتى تكون مناسبة لمتطلبات التطوير.
٨. تقديم دورات تدريبية للمعلم باستمرار لإطلاعهم على كل جديد وحديث في التعليم وتدريبه على أحدث طرق الشرح والتدريس وتدريبه على إستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في التعليم، لتشجيع الطلاب على الإلتزام بالحضور للمدرسة لمتابعة شرح المعلم والإستفادة منه فلا يلجأ للدروس الخصوصية.
٩. تفعيل دور المشاركة المجتمعية، وذلك من خلال:
 - العمل على توجيه الجهد الإعلامى لتغيير النظرة المجتمعية للمعلم وحذف كل ما يقلل من شأن المعلم ومهنته.

- مساهمة المدرسة في تحسين المستوى التعليمي لأولياء الأمور ليتمكنوا من متابعة أبنائهم في الاستنكار وتوجيههم بطريقة سليمة والإستغناء عن الدروس الخصوصية.
- توعية أولياء الأمور بالآثار السلبية والمشكلات التي يمكن أن تلحق بأبنائهم نتيجة التحاقهم بالدروس الخصوصية مثل التعود على الحفظ والإستظهار وعدم القدرة على الإعتماد على النفس والسلبية.
- توعية أولياء الأمور من خلال مجالس الآباء والأمناء ووسائل الإعلام على ضرورة تعويد التلميذ على الاعتماد على النفس في إعداد وتصميم المهام والأنشطة المطلوبة منه.
- ضرورة إطلاع أولياء الأمور على إنجازات أبنائهم خلال العام الدراسي لتشجيعهم على الإستمرار.
- عقد ندوات واجتماعات لأولياء الأمور في المدارس وتفعيل دور مجالس الآباء كوسيط لربط المدرسة بالمجتمع المحلي.
- إسهام الجمعيات الأهلية في تحمل نفقات تمويل العليم وأجور العاملين بالمدارس، والمساهمة في إنشاء الفصول وإصلاح الأبنية، بهدف توفير بيئة تعليمية صحية وجاذبة للتلاميذ.
- توعية أولياء الأمور بأن غاية التعليم ليس فقط الحصول على أعلى الدرجات، ولكن تكوين شخصية لديها القدر الكافي من الثقافة والمهارة قادرة على الاعتماد على النفس.

أبحاث مقترحة

في مجال الدراسات المستقبلية يوصي الباحثين بإجراء البحوث التالية

- متطلبات تفعيل وتطوير مجموعات التقوية للحد من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية
- متطلبات تنمية دور الأسرة لمواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية
- دور المشاركة المجتمعية لمواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية

المراجع

- ال عبدان، نورة نبجان ناصر. (٢٠٢٣). البرامج التدريبية لمعلمي المرحلة المتوسطة ودورها في التغلب على ظاهرة الدروس الخصوصية بدولة الكويت. مجلة كلية التربية، مج ٨٩ ، ع ٤ ، ١٤٠ - ١٧٢ .
- ابراهيم، شعبان حامد علي. (٢٠٠٩). قاد التعليم والحاجة لإعادة اختراعه، المكتبة العصرية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، القاهرة.
- أبو حلاوة، كريم (٢٠٠١). الآثار الثقافية للعولمة وحظوظ الخصوصية الثقافية في بناء عولمة بديلة، مجلة عالم الفكر، مج ٢٩ ، ع ٣ ، يناير.
- براى، مارك. (٢٠١٢). مواجهة نظام الدروس الخصوصية "أي سياسات حكومية لأي درس خصوصية" "منتدى السياسات" المعهد الدولي للتخطيط التربوي، منظمة الأمم للتربية والعلوم والثقافة، ٥-٦ يوليو.
- بشاي، وفاء زكى بدروس. (٢٠٢١). تداعيات جائحة كورونا على انتشار الدروس الخصوصية "تعليم الظل": دراسة مقارنة. المجلة التربوية، ج ٨٧ ، ١٥٨٣ - ١٦٧٦ .
- بو قضاية، مراد. (٢٠٠٢) مقومات التربية الحديثة في المدرسة، مجلة العلوم الإنسانية، ع ٣٤ ، جامعة محمد خضير بسكرة، أكتوبر.
- جوالين، برونز خوسيه (٢٠٠١). العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية، مجلة مستقبلات، ع ١١٨ ، يونيه.
- حاتمة، حابس محمد خليفة. (٢٠٢١) . أسباب توجه طلبة المرحلة الثانوية العامة نحو الدروس الخصوصية في محافظة إربد وسبل الحد منها من وجهة نظر الطلبة والقادة التربويين وأولياء الأمور. المجلة التربوية، مج ٣٥ ، ع ١٣٨ ، ١٣١ - ١٧١ .
- الحجري، راشد بن محمد، الفارسي، عبدالله بن علي بن محمد، الصقري، محمد بن خلفان بن خليفة، والمطري، علي بن سعيد بن سليم. (٢٠٢٤). الآثار الاجتماعية للدروس الخصوصية في سلطنة عمان. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ع ٣٦ ، ٢٠٧ - ٢٤٨ .
- حدير، عبد اللطيف. (٢٠٠٦). الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات، السنة الحادية والعشرون، ع ٢٣ .
- الخضيرى، محسن أحمد. (٢٠٠١). العولمة الاحتجاجية، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- دويدار، هاني السيد منير محمد. (٢٠٢٢). الدروس الخصوصية: الأسباب والآثار وسبل المواجهة. العلوم التربوية، مج ٣٠ ، ع ٤ ، ٤١١ - ٤٥٥ .

- ذكي، تقوى جمال أحمد، محمود، يوسف سيد، ومحمد، ابتسام محمد محمد. (٢٠٢٤). رؤية مقترحة لمواجهة التعليم الخفي في مصر على ضوء خبرة كل من اليابان وكوريا الجنوبية. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع ١٨، ج ٩، ٢٠٣ - ٢٦٠
- الزبني، نوادر مبرج، والحضيف، نجلاء بنت محمد بن عبدالله. (٢٠٢٣). واقع الدور التربوي للمدرسة الثانوية بمنطقة حائل التعليمية في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة من وجهة نظر معلماتها. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج ٧، ع ٨، ٤٤ - ٦٦ .
- الزيني، مسعد مسعد. (٢٠١٧). استراتيجية مقترحة لتثقيف شباب الجامعات لمواجهة التطرف في المجتمع المصري في ضوء المتغيرات المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمياط.
- السناني، محمد بن خليفة، الحجري، راشد بن محمد، والتوبي، عبدالله بن سيف. (٢٠٢٣). واقع أسباب انتشار الدروس الخصوصية من وجهة نظر أولياء الأمور في سلطنة عمان. مجلة كلية التربية، مج ٣٤، ع ١٣٥، ٤٩٧ - ٥٣٦.
- سيد، علا عبدالرحيم أحمد. (٢٠٢٠). المعتقدات المعرفية لأولياء الأمور حول الدور التربوي للمدرسة الإبتدائية: دراسة حالة. المجلة التربوية، ج ٧٠، ٥٩١ - ٦٣٠.
- شنودة، إميل فهمي حنا. (٢٠١٠). تربية المعرفة (تربية عقل الأمة للمعرفة)، المكتبة العصرية، القاهرة.
- صبيح، رواء محمد عثمان عثمان. (٢٠٢٢). دراسة مقارنة لممارسات تعليم الظل في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا وإمكان الإفادة منها في مصر. دراسات تربوية واجتماعية، مج ٢٨، ع ١٢، ١٦٣ - ٢٧٢.
- عبدالغني، نسرين محمد، وإبراهيم، رحاب أحمد. (٢٠٢٣). تعليم الظل في المرحلة الثانوية بمصر لتحقيق مبدأ الإنصاف: المراكز الخاصة والمنصات التعليمية نموذجا. مجلة كلية التربية، مج ٢٠، ع ١١٧، ٥٠٢ - ٦٣٠ .
- عيد، فاطمة رجب محمد. (٢٠٢٣). سياسات تعليم الظل بالتعليم قبل الجامعي في مصر وكوريا الجنوبية: دراسة مقارنة. مجلة التربية المقارنة والدولية، س ٩، ع ٢٠، ١١ - ٩٥.
- العيسوي، إبراهيم. (٢٠٠٠). التنمية في عالم متغير، دار الشروف، القاهرة.
- مجلس الوزراء: قرار رئيس المجلس رقم ٤٢٨ لسنة ٢٠١٣ بإصدار اللائحة التنفيذية للباب السابع من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المضاف بمقتضى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ والمعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٢.

- المصيلحي، نجلاء محمود رؤوف السيد، وثابت، نشوي توفيق أحمد. (٢٠٢٤). مراكز الدروس الخصوصية وتأثيراتها الاجتماعية على رأس المال البشري في مصر: دراسة ميدانية في محافظة القاهرة. مجلة كلية الآداب بقنا، ع ٦٣، ١٣ - ٩٩.
- وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المراكز التي تعمل بدون ترخيص.
- وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المراكز التي تعمل بدون ترخيص.
- وزارة التربية والتعليم، الكتاب الدوري رقم (١٨) لسنة ٢٠١٧ بشأن الاستعداد للعام الدراسي الجديد ٢٠١٧/٢٠١٨.
- وفوراي، ديفيد وأدومينيك، بول (٢٠٠٢). مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع ١٧١، مارس.
- Al Hajri, Rashid& Al- Hadrmi, Ahmed (2024). The relationship between private lessons and academic achievement among students in grads (9-12) in the sultanate of Oman, Kurdish studies, Jan, Vol. 12, No. 1, PP. 202- 213.
- Bray, Mark & Hajar, Anas (2024). Complexity of the contexts: features of private tutoring and units for comparison in the Gcc countries of the middle east, Ecnu Review of education, Vol. 7, 42- 65.
- Bray, Mark (2022). Shadow education in Asia and the pacific features and implications of private supplementary tutoring, springer nature singaporepte ltd.
- Gaur, Alka& Seth, Preeti (2024). Private supplementary tutoring at senior secondary education: Motivator or hinderance: areview study, Alochana journal, Vol. 13, issue 6.
- Taylor, Ashley (2024). The impact of Hagwon (Private tutoring centers) on high school students' academic performance in south Korea, Journal of advanced research in education, Vol. 3, No. 4, July.
- Walker, Natalie& Zhang, kaili C. (2024): What are the non-academic impacts of private tutoring? Voices from A- level students in UK Urban schools, issues in educational research, 34 (2).
- Zhang, Wei (2023). Taring the wild horse of shadow education, a global framework, Taylor& Francis.